Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية

العدد (4) دولة قطر - جمادى الآخرة 1437 هـ - ابريل 2016م

تصدر عن

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations Company

الإلكتروني ISSN : 2409-0867
ورقي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

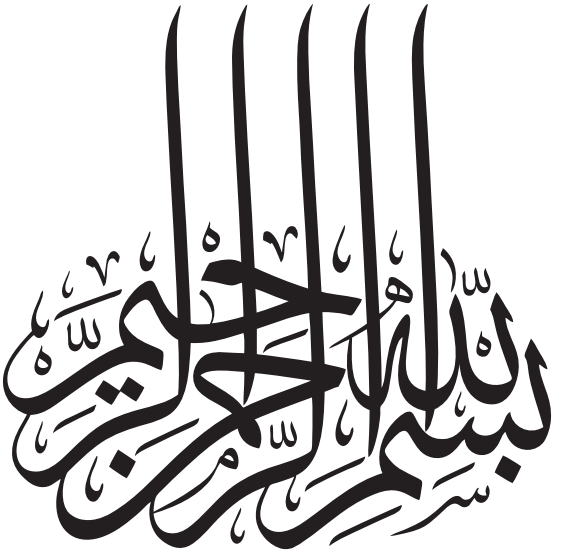
بسم الله الرحمن الرحيم

(البحوث المنشورة تعبر عن رأي كاتبيها)

جميع الحقوق محفوظة لشركة بيت المشورة للاستشارات المالية ©

مجلة بيت المشورة

مجلة محكمة دولية تعنى بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية

الجهة المصدرة

Published by:

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة قطر ص.ب:23471
www.b - mashura.com

Bait Al- Mashura Finance Consultations
Doha - Qatar P.O Box 23471
www.b - mashura.com

عـن المجلة

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، وتصدر هذه المجلة مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي(عربي انجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين من وسائط النشر الورقية والالكترونية.

الرؤيـة

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الاهداف

- إتاحة الفرصة للباحثين محلياً وعالمياً للتحكيم والنشر في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- تحقيق عالمية الصيرفة الإسلامية وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية للمجلة بحيث تكون سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة الماليةالإسلامية.

العناوين للتواصل:

info@mashurajournal.com
http://www.mashurajournal.com

هيئة التحرير

رئيس التحرير
د. خالد بن إبراهيم السليطي

مدير التحرير
د. فؤاد حميد الدليمي

نائب رئيس التحرير
د. أسامة قيس الدريعي

فريق التحرير
محمد مصلح الدين مصعب(ماجستير)
محمد نفيل محبوب(ماجستير)

الهيئة الاستشارية

- **د. خالد إبراهيم السليطي** المدير العام الحي الثقافي(كتارا)(قطر).
- **أ.د. عائشة يوسف المناعي** عميد كلية الدراسات الاسلامية في جامعة حمد بن خليفة(قطر).
- **أ.د. يوسف محمود الصديقي** عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية في جامعة قطر(قطر).
- **أ.د. عياض بن نامي السلمي** مدير مركز التميز البحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية(السعودية).
- **د. العياشي الصادق فداد** باحث بقسم الاقتصاد الإسلامي والتنمية والتعاون الاقتصادي بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية جدة(الجزائر).
- **أ.د. علي محمد الصوا** عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك الأردن دبي الإسلامي(الاردن).
- **أ.د. نظام محمد هندي** عميد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر(قطر).
- **د. خالد شمس عبدالقادر** أستاذ في قسم المالية والاقتصاد بجامعة قطر(قطر).
- **أ.د. صالح قادر كريم الزنكي** رئيس قسم الدراسات الإسلامية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة قطر(قطر).
- **د. عصام خلف العنزي** عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت(الكويت).
- **د. السيد عبد اللطيف الصيفي** أستاذ مشارك كلية الدراسات الاسلامية جامعة حمد بن خليفة قطر(مصر).
- **د. مراد بوضاية** مدرس منتدب بجامعة الكويت بكليتي الشريعة والحقوق(الجزائر).
- **د. أسامة قيس الدريعي** العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة(قطر).
- **أ.د. محمد نصران بن محمد** عميد كلية الدراسات الإسلامية الجامعة الوطنية الماليزية(ماليزيا).
- **أ.د. عبد الودود السعودي** استاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والقانون جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية بروناي(بروناي).
- **د. فؤاد حميد الدليمي** رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق لدى بيت المشورة للا ستشارات المالية(العراق).
- **د. أحمد بن عبد العزيز الشثري** استاذ مساعد في قسم الدراسات الإسلامية إدارة الأعمال جامعة سلمان بن عبد العزيز السعودية(السعودية).
- **د. وائل مصطفى حسن** محاضر جامعي(مصر).
- **د. إبراهيم حسن محمد جمّال** محاضر في الجامعة الوطنية(اليمن).
- **د. بشر محمد موفق لطفي** كلية إدارة الأعمال جامعة المملكة(البحرين).

نبذة عن الجهة المصدرة

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Finance Consultaions Company

نبذة عن شركة بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئة:

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية غير ربحية تأسست عام ٢٠٠٧م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت شركة بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة(LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت شركة بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات الشرعية والتدقيق والتطوير والتدريب في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة المصداقية الاحترافية الشفافية روح الفريق السرية.

أهدافنا:

- نشر ثقافة الصناعة المالية الإسلامية داخل دولة قطر وخارجها.
- استحداث وتطوير منتجات مالية إسلامية تواكب النمو في الصناعة المالية الإسلامية وتدعيم وضعها التنافسي.
- الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

أحكام وشروط النشر

مواصفات النشر

أولا: شروط النشر العامة:

١. تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوث أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروض لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص.

٢. تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قدّمت للنّشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي يفيد بذلك يرفقه الباحث في آخر صفحة بالبحث عند إرساله للمجلة.

٣. أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردَ سواء نشرت أم لم تنشر.

٤. لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير.

٥. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط ولا تعبر عن رأي المجلة.

ثانيا: شروط النشر الخاصة بالنص المقدم:

١. لا تزيد عدد صفحات البحث عن(30) صفحة من القطع العادي(A4) بما في ذلك الملخصين: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق.

٢. حجم الخط ونوعه:

أ البحوث المكتوبة بالعربية يكون خط المتن فيها:(16)، وخط الهامش:(12)، ونوع الخط:(Traditional Arabic).

ب أما البحوث المكتوبة بالحروف اللاتينية فيكون حجم الخط:(14)، والهامش:(10)، ونوع الخط:(Times New Roman).

٣. يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والإنجليزية، على أن لا يتجاوز كل واحد منهما(300) كلمة بلغة رصينة، ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص.

٤. يُقسم البحث وينظم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظاً على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي:

أ المقدمة وتشمل: موضوع البحث وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة(إن وجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية.

ب متن البحث، وينبغي أن يكون مقسماً إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة.

ج الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنباً لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.

د الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم(النتائج) و(التوصيات).

هـ قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

٥ ضرور التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية، ومنها:

أ إتسام البحث بالأصالة والجدية وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً.
ب البُعد عن التجريح للأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي بالبحث.
ج معالجة البحث القضايا المُعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.
د ملازمة الموضوعية والتجرد من الميول والاتجاهات الشخصية.
٦ حسن الصياغة العلمية للبحث، وهذا يعني مراعاة ما يلي:
أ سلامة اللغة والخلو من الأخطاء اللغوية والنحوية.
ب مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية.
ج الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد(فيراعى ذكر البيانات الأساسية: عنوان الكتاب،المؤلف، الجزء والصفحة...الخ) حسب أصول المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات ذات الصلة، أما إذا خلا المرجع من بيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليه على النحو الآتي:
بدون مكان النشر:(د. م). بدون اسم الناشر:(د. ن).
بدون رقم الطبعة:(د. ط). بدون تاريخ النشر:(د. ت).
د توضع هوامش كل صفحة أسفلها ويكون ترقيم هوامش البحث متسلسلاً من بداية البحث إلى آخره.
هـ تثبت مصادر ومراجع البحث في فهرس يلحق بآخر البحث.
و أما الرسومات والبيانات والجداول ونحوها فيراعى فيها ما يلي:
- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية في أسفلها.
- تدرج الجداول في النّص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

ثالثا: سير البحوث:

- ترسل الأبحاث إلكترونياً إلى العناوين الخاصة بموقع المجلة(info@mashurajournal.com).
- تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه.
- تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قِبل اثنين من المحكمين على الأقل.
- تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم.
- إذ تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- تنشر البحوث على الموقع الرسمي للمجلة حال إجازتها من قبل المحكّمين وتعتبر بحوثاً منشورة من حينه وتحال إلى الدور بانتظار الطبع.
- إذا تم نشر البحث يمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهرس

مقدمة العدد..... ٢١

البحوث والدراسات

تقدير واختبار دالة إنفاق الحجاج القادمين من الخارج على خدمات الإسكان بمكة المكرمة لموسم حج عام ١٣٤١هـ

د. عصام بن هاشم الجفري ٢٥

استثمار الوقف العلمي بالجامعات السعودية : صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن نموذجاً

د. محمد شريف بشير الشريف ٦٧

مظاهر الاقتصاد الإسلامي في عصر التشريع

د. محمد عبد الكريم المومني و د. حازم الوادي و د. هشام شطناوي ٩٣

إسهام نظم المعلومات الاستراتيجية في تحقيق وتعزيز تنافسية شركات التأمين الإسلامية بالتطبيق على شركة سلامة للتأمينات الجزائر

د. حسان بوبعاية وعبد الباسط مداح ١٢٣

دور البنك الإسلامي للتنمية في تفعيل السوق المالي الإسلامي ـ الصكوك الإسلامية نموذجا ـ

د. بن رجم محمد خميسي و د.حسناوي بلال ١٦١

أثر تطبيق الزكاة في إعادة توزيع الدخل: دراسة قياسية في دول إسلامية مختارة للفترة ١٩٩٠-٢٠١٣

بشير مهدي ود. محمد بن ميمون ١٩٥

مقدمة العدد

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فيسرّ أسرة «مجلة بيت المشورة» أن تعلن لقرائها الكرام عن صدور عددها الرابع، الذي جاء استمراراً للنهج الذي انتهجته في الأعداد السابقة.

فالشكر أولاً لله تبارك وتعالى على توفيقه وامتنانه علينا في نجاح وانتشار المجلة لتشهد إقبال شريحة كبيرة من المتخصصين والباحثين والمتابعين، ثم الشكر للهيئة الاستشارية والسادة المحكمين على ما بذلوه من جهود كبيرة في سبيل تطوير ودعم المجلة كي تواصل مسيرتها وتحقق أهدافها التي خطتها، فهاهي تضم في عددها الرابع مجموعة من البحوث العلمية المتخصصة التي تم اختيارها ومراجعتها وفق معايير التحكيم المهنية والمعتمدة عالمياً، لتشمل جملة من الموضوعات المتميزة في مجالات متعددة تخدم قضايا الاقتصاد والمالية الإسلامية المعاصرة، فالجانب البحثي والمعرفي هو الرافد القوي لبناء ونهضة الاقتصاد والمال الإسلامي، ونطمح مع صدور كل عدد أن تكون مجلة بيت المشورة منبراً وملتقى لطرح الأفكار الجديدة والدراسات العلمية التطبيقية وفق قواعد ومناهج البحث العلمي الرصين.

تسعى مجلة بيت المشورة وهي مؤسسة غير ربحية إلى تحقيق الريادة في نشر البحوث والدراسات المعرفية التخصصية، من خلال التزامها تجاه السادة القراء والباحثين، وحرصها على إتاحة النتاج العلمي لكل مستفيد ومنتفع بالموضوعات المتعلقة بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية.

يسرنا تواصل القراء والمهتمين وتلقي اقتراحاتهم التي تخدم المجلة وتسهم في ارتقائها وتطويرها، فلا زلنا في بداية المشوار وعلينا بذل المزيد، وإننا نرى بأن مسؤولية المضي على الطريق السليم لبلوغ الهدف النبيل تكاملية بين الباحثين والقراء وأسرة التحرير، لذا نأمل أن نحظى بمزيد من التعاون والتفاعل لغرض تحقيق الأهداف المنشودة، سائلين المولى القدير أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

أثر تطبيق الزكاة في إعادة توزيع الدخل: دراسة قياسية في دول إسلامية مختارة للفترة ١٩٩٠-٢٠١٣

بشير مهدي ود. محمد بن ميمون

كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية-جامعة أم القرى

(سلّم البحث للنشر في ٢٩ / ١ / ٢٠١٦م ، واعتمد للنشر في ٢/٢٦ / ٢٠١٦م)

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام. وكما أنها عبادة مالية فهي أيضا أداة مؤثرة في النشاط الاقتصادي، والتكافل الاجتماعي؛ باعتبارها جوهر النظام المالي الإسلامي وأداته الأساسية لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. ولذلك وفي ظل قيام العديد من الدول الإسلامية بالتطبيق المؤسسي لفريضة الزكاة؛ تتجلى ضرورة معرفة مدى تأثير الزكاة على نسب التفاوت في توزيع الدخل القومي في هذه الدول. تتبنى هذه الدراسة مشكلة تقدير مدى نجاعة التطبيق المؤسسي للزكاة في تخفيف نسب التفاوت في توزيع الدخل القومي في تلك الدول محل الدراسة. وسيقوم هذا البحث بالإجابة عن هذه المشكلة من خلال تقدير نماذج قياسية تربط التفاوت في توزيع الدخل بحصيلة الزكاة في سبع دول إسلامية في الفترة الممتدة من ١٩٩٠- ٢٠١٣م، وهذا ما لم تقم به الدراسات السابقة – على حد إطلاع الباحثين.

الكلمات المفتاحية: حصيلة الزكاة، توزيع الدخل، مؤشرات التفاوت، آثار مباشرة وغير مباشرة، نماذج قياسية.

Abstract:

Zakat is the third pillar of Islam. It is not only a way to aid or subsidy people who need it, but it is an influential tool for economic activity and social cohesion since it is considered as the core of the Islamic financial system and its primordial tool for income redistribution. Therefore, and regarding to the experiences of some Islamic countries which apply Zakat institutionally; it is crucial to know the real impact of applying Zakat on income disparities in these countries. Hence, this study aims at assessing the efficiency of the institutional application of Zakat in reducing income inequality in the countries under study. To do that, we develop and estimate econometric models relating income distribution variables to the collected Zakat revenues. This empirical study covers a panel of seven Muslim countries over the period 2013-1990. Such an exercise has not been done by previous studies, and therefore constitutes the fundamental novelty of our study.

Keywords: Zakat revenues, Income distribution, Inequality indicators, Direct and indirect effects, Econometric models.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:
الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، كما أنها عبادة مالية فهي أيضًا مؤسسة اقتصادية اجتماعية ذات ثبات واستقرار ووجود دائم، وليست فقط وسيلة للإغاثة والإعانة الاجتماعية لمن هو محتاج إليها بل هي أداة مؤثرة في النشاط الاقتصادي، والتفاعل الاجتماعي؛ باعتبارها جوهر النظام المالي الإسلامي وأداته الأساسية لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
وفي ظل اتساع فجوة التفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء، بالرغم من تطبيق كثير من الدول للعديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحد منها إلا أن المشكلة لا زالت قائمة، بل وتزداد الفجوة أكثر مع مرور الزمن. ويوضح حجم هذه المشكلة ما توصل إليه المنتدى الاقتصادي العالمي — بدافوس - في تقريره السنوي عن المخاطر العالمية ٢٠١٤م، حيث توصل إلى أن الفجوة المزمنة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع وهو ما يشكل أحد أكبر تهديد للعالم في ٢٠١٤، حتى مع بدء تعافي الاقتصادات في دول كثيرة. وخلص المنتدى إلى أن التفاوت في الدخل والاضطرابات الاجتماعية المصاحبة له هي المشكلة التي سيكون لها على الأرجح تأثير كبير على الاقتصاد العالمي في السنوات العشر القادمة[1].
وتحاول هذه الدراسة إبراز دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة، وتوضيح أثرها في تخفيف حدة التفاوت بين الأغنياء والفقراء؛ لتساهم بذلك في تقديم الحلول المناسبة لأحد المخاطر التي تهدد العالم ـ حسب ما أشار إليه التقرير السابق- والمتمثلة في اتساع فجوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، ولإظهار سبق الاقتصاد الإسلامي في هذا المجال، معبرين عن ذلك باللغة المشتركة التي يفهمها الجميع وهي لغة الأرقام.

مشكلة البحث:

ونظرا لما سبق، وفي ظل قيام العديد من الدول الإسلامية بالتطبيق المؤسسي لفريضة الزكاة؛ تتجلى ضرورة معرفة مدى تأثير الزكاة على نسب التفاوت في توزيع الدخل القومي في هذه الدول[2]. فالمشكلة المطروحة في هذه الدراسة هي تقدير مدى نجاعة التطبيق المؤسسي للزكاة في تخفيف نسب التفاوت في توزيع الدخل القومي في تلك الدول محل الدراسة، ومحاولة التعرف على الأثر المتوقع للزكاة على نسب التفاوت في الدخل القومي في حال تم تطبيقها كما تأمر به الشريعة الإسلامية. وستقوم هذه الدراسة بالإجابة عن هذه المشكلة من خلال تقدير نماذج قياسية باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Approach لسبع دول إسلامية (باكستان، الكويت، السودان، الأردن، اليمن، اندونيسيا و ماليزيا) في الفترة

(1) World Economic Forum, Global Risks 2014, Edition: 9.

(٢) تقتصر الدراسة على أثر التطبيق المؤسسي للزكاة (أي التي يقع تحصيلها من المؤسسات الحكومية للزكاة) دون التطبيق الشخصي أو الفردي، نظرا لعدم معرفة مقدار الزكاة التي تؤدى من الأفراد خارج إطار مؤسسات الزكاة.

(١٩٩٠-٢٠١٣م) وهي الدول التي توفرت فبها بيانات كافية لإجراء الدراسة القياسية.
ويعتبر توزيع الدخل في البلدان محل الدراسة قليل التركز نسبيًا ؛ حيث قُدِّر متوسط معامل جيني وفقًا لأحدث البيانات المتوفرة لهذه البلدان حتى ٢٠١٢ بحوالي (٣٥,٨٪)[٣]، حيث كانت باكستان أقل هذه الدول تفاوتًا؛ فقد كانت قيمة معامل جيني في عام ٢٠٠٨ (٣٠٪)، تليها الكويت بنسبة (٣٠,٩٪) (للأسر الكويتية) وفقًا لميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٠/٩٩م، ثم السودان بنسبة (٣٤,٤٪) في عام ٢٠٠٩، ويليه الأردن بنسبة (٣٥,٤٣٪) لعام ٢٠١٢، تأتي بعد ذلك دولة اليمن بنسبة تفاوت (٣٧,٤٪) لعام ٢٠٠٧، بينما بلغت قيمة جيني لدولة اندونيسيا في عام ٢٠١٢ (٤١,٣٪)، وسجلت دولة ماليزيا أعلى هذه الدول تفاوتًا؛ حيث بلغت قيمة جيني (٤٣,١٪) في عام[٤] ٢٠١٢.
والأشكال البيانية رقم (٢) و (٣) و (٤) كما الجدول رقم (٣) في الملحق، توضح التطور الزمني لقيم معامل جيني، ونسب تمركز الدخول في البلدان محل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣م).

فروض الدراسة:

بالاعتماد على الاعتبارات النظرية للنموذج القياسي الذي تمت صياغته في الجزء القياسي من الدراسة، فقد حاولت الدراسة اختبار الفروض الآتية:

- يسهم التطبيق المؤسسي للزكاة في التخفيف من نسب التفاوت في توزيع الدخل القومي في البلدان محل الدراسة.
- التفاوت في توزيع الدخل القومي يكون محدودًا عند قيام مؤسسات الزكاة بتطبيق أحكامها، والوصول إلى جميع الأوعية الزكوية، وفقا للشريعة الإسلامية.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري من الدراسة، وفي عرض وتحليل تجارب الدول محل الدراسة في التطبيق المؤسسي للزكاة ومستواها وتطورها خلال فترة الدراسة، وكذا مستوى توزيع الدخل القومي في هذه الدول وتطوره خلال نفس الفترة. كما ابتعت المنهج الاستقرائي: باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي لبناء نماذج اقتصادية قياسية لتقدير آثار الزكاة على توزيع الدخل، بطريقة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) في البلدان محل الدراسة في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٣م.

(٣) متوسط هندسي لأحدث بيانات جيني للدول محل الدراسة. (من حسابات الباحثين وفقًا لبيانات الجدول رقم (٣) في الملحق).
(٤) انظر جدول رقم (٣) في الملحق.

تقسيم البحث:

وتتكون الدراسة من أربعة مباحث. يستعرض المبحث الأول مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية حول الآثار التوزيعية للزكاة. ويوضح المبحث الثاني الآثار التوزيعية المتوقعة للزكاة. أما المبحث الثالث فيقدم دراسة وصفية لتجربة التطبيق المؤسسي للزكاة في البلدان محل الدراسة للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٣ م). ويُخصص المبحث الرابع للتقدير القياسي لآثار حصيلة الزكاة على توزيع الدخل القومي.

المبحث الأول: الدراسات السابقة حول الآثار التوزيعية للزكاة:

أولا : الدراسات العربية:

دراسة (حجازي، 1995) ، بعنوان: (نموذج رياضي لتقدير الآثار التوزيعية للزكاة في البيئة الإسلامية):

هدفت الدراسة إلى تصميم نموذج رياضي لتقدير الآثار التوزيعية للزكاة في البيئة الإسلامية. حيث تم اشتقاق النموذج على ثلاث مراحل: الأولى: باعتبار الآثار التوزيعية المباشرة للزكاة من خلال محاربة الفقر، وتقليل الفجوة في الدخول والثروات بين الأفراد، والمرحلة الثانية: باعتبار الآثار غير المباشرة للزكاة على العدالة التوزيعية من خلال آثارها على الاستثمار، والاستهلاك، ومستوى التشغيل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحفيز التنمية الاقتصادية. وفي المرحلة الثالثة: جمع المرحلتين الأولى والثانية واشتق النموذج في صورته النهائية. وخلصت الدراسة إلى أنه من خلال تطبيق النموذج الرياضي الديناميكي المقترح لتقدير آثار الزكاة على المجتمع الإسلامي يمكن التخلص من مشكلة الفقر خلال فترة زمنية لا تتجاوز إحدى عشرة سنة فقط، كما تتحقق خلال هذه الفترة نفسها عدالة توزيعية أكبر.

دراسة (فرحان، 2008) بعنوان: (مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي: دراسة تطبيقية للفترة (2000– 2006)):

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية من خلال دراسة الواقع التشريعي والتنظيمي لهذه المؤسسات وتأثيره في كفاءة التحصيل والتوزيع ودورها في تنمية اقتصاديات بلدانها. وخلصت الدراسة إلى هناك قصور في بعض الجوانب التشريعية والتنظيمية للمؤسسات محل الدراسة، وتدني في كفاءة تحصيل وإنفاق أموال الزكاة، وأن هناك ضعفًا شديدًا في الدور الاقتصادي لهذه المؤسسات يمكن تداركه

بتحسين الواقع التشريعي والتنظيمي وهو ما أكده الدور الاقتصادي المتوقع للحصيلة الزكوية المقدرة في البلدان محل الدراسة.

دراسة (عبد، وشيحان، 2010) بعنوان: (الزكاة والضريبة ودورهما في توزيع الدخل القومي: دراسة تحليلية مقارنة):

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي: هل للزكاة دور في توزيع الدخل القومي مثل دور الضريبة؟. واعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي المقارن بين الزكاة والضريبة، وكذلك المنهج الاستدلالي النظري للعلاقة بين الزكاة والضريبة وأهم أوجه الشبه والاختلاف بينهما. وتوصلت الدراسة إلى أن: الزكاة والضريبة يشتركان في تمويل الدخل القومي وأنهما يحاولان تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع، وتحقيق نوع بسيط من المساواة. وأوصت بفرض قانون يلزم بدفع الزكاة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية :

دراسة (AUSAF, 1984) بعنوان : (نظرة شاملة للتوزيع في الاقتصاد الإسلامي): هدفت الدراسة إلى بناء نموذج نظري لتوزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي على طريقة "كالدور – باسينتي" يتم فيها فرض النظم الإسلامية. وقد قسم بحثه إلى أربعة أجزاء : تحدث في الأول عن الملامح المميزة للاقتصاد الإسلامي ، والثاني عن الأثر الموضوعي للحد من عدم المساواة الاقتصادية ، والثالث قدم النموذج النظري لتوزيع الدخل، وفي الرابع التوصيات والنتائج. وتوصلت الدارسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك أداة قوية لإعادة التوزيع والحد من عدم المساواة وهو نظام الزكاة، وأن نزوع الأفراد إلى الادخار ليس وحده من يتحكم في توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي، وإنما أيضًا معدل الزكاة، ومعدل العائد على الأصول التي يملكها رأس المال والعمل من غير مستحقي الزكاة.

دراسة (Mukherji, 1983) بعنوان: (نموذج تحليل كلي لنظام الزكاة في الإسلام) :

هدفت الدراسة إلى وضع نموذج اقتصادي للزكاة في محاولة معرفة إمكانية تحقيق الأهداف الأساسية للاقتصاد الإسلامي، والتي منها: حق العامل في الحصول على أجر مناسب يكفيه وعائلته [حد الكفاية]، تخفيف التفاوت في التوزيع. وقام الباحث ببناء نموذجين متميزين لنظام الزكاة في الإسلام، خلص من خلالهما إلى: أن تطبيق الزكاة – كسياسة حكومية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع المسلم – سيؤدي إلى: تحقيق توازن اقتصادي في ظل معدلات ايجابية للتنمية؛ كما سيسمح بنمو كل من عائدات العمل وكتلة رأس المال بمعدلات متقاربة (بمعنى أن التنمية لن تؤدي إلى فوارق اقتصادية أو تركز الثروة في فئة دون أخرى).

دراسة (IBRAHIM, 2006) بعنوان: (الدور الاقتصادي للزكاة في الحد من التفاوت في الدخول والفقر في ولاية سيلانجور):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الاقتصادي للزكاة كآلية للحد من التفاوت في الدخل والفقر في ولاية سيلانجور- في دولة ماليزيا. وكانت الفئات المستهدفة في الدراسة هي فئتي الفقراء والمساكين المستفيدين من توزيع الزكاة في ولاية سيلانجور. تم استخدام منحى لورنز ومعامل جيني، ومؤشر اتكينسون لدراسة آثار الزكاة في هذه الفئات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مساهمات إيجابية للزكاة في الحد من عدم المساواة في الدخل وفقا لمنحنى لورنز ومعامل جيني. لكن نتائج مؤشر اتكينسون أظهرت أن الممارسة الحالية لتوزيع الزكاة تزيد من عدم المساواة في الدخل. كما أظهرت النتائج أن توزيع الزكاة يقلل من حجم الفقر و شدته.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تقدم محاولة لتقدير آثار الزكاة على توزيع الدخل القومي بناءً على نماذج اقتصادية قياسية وباستخدام طريقة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal-data) في عدد من الدول الإسلامية خلال الفترة (1990- 2013 م). وهذا ما لم تقم به الدراسات السابقة – على حد إطلاع الباحثين.

المبحث الثاني: الإطار النظري للآثار التوزيعية للزكاة

من أهداف الزكاة، أن لا يكون في المجتمع الإسلامي ثراء فاحش إلى جواره فقر مدقع؛ فهي في هذا الجانب تعمل على توفير الحاجات الأساسية لمستوى عيش لائق للفئة الفقيرة، كما تعمل على إخراج هذه الفئة من دائرة الفقر إلى زمرة الأغنياء المالكين[5] ؛ فهي تسهم في تخفيض الحد الأعلى من الدخول والثروات من خلال جانبها التحصيلي وتسهم في رفع الحد الأدنى من الدخول والثروات من خلال جانبها الإنفاقي[6] . وفي ذلك تحقيق لقوله تعالى: ﴿كَي لَا يَكُونَ دُولَةَ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَاءِ مِنكُم﴾[الحشر:7]. يقول الإمام القرافي: (أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى الزَّكَاةَ شُكْرًا لِلنِّعْمَةِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ، وَسَدًّا لِخَلَّةِ الْفُقَرَاءِ، وَكَمَّلَ هَذِهِ الْحِكْمَةَ بِتَشْرِيكِهِ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ فِي أَعْيَانِ الْأَمْوَالِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ حَتَّى لَا تَنْكَسِرَ قُلُوبُ الْفُقَرَاءِ بِاخْتِصَاصِ الْأَغْنِيَاءِ بِتِلْكَ الْأَمْوَالِ) [7].

([5]) القرضاوي، يوسف، **دور الزكاة في حل المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها**، القاهرة: دار الشروق، 1422-2001م.

([6]) عبد، اياد حماد، و شيحان، شهاب حمد. (2010م). **الزكاة والضريبة ودورهما في توزيع الدخل القومي : دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة علوم إنسانية ، السنة السابعة، العدد الرابع والأربعون ، (شتا 2010).

([7]) القرافي، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، (ت: 684هـ)، **الذخيرة**، 14ج، تحقيق: محمد حجي، وآخرون، (ط: 1) (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م).

كما تعمل الزكاة في الأمد الطويل على إعادة توزيع الثروة في اتجاه تخفيف التفاوت، لذا فإنها تقتضي في الأمد القصير إعادة توزيع الدخل بين الناس. وتأثير الزكاة على توزيع الدخل أكثر وضوحًا من تأثيره على توزيع الثروة[8] . ويظهر دورها في تخفيف التفاوت من خلال تأثيرها على دخول الأفراد الذين تصرف لهم الزكاة ودخول من تجب عليهم الزكاة[9] . وهذا ما يتضح من العرض الآتي:

1. تأثير الزكاة في دخول مستحقي الزكاة:

تعتبر الزكاة دخلًا لمن لا دخل له من الفقراء، والمساكين، وهي دخل بصفة مؤقتة لابن السبيل، ودخل بصفة رئيسة لمن استدان لنفسه في غير معصية وبصفة ثانوية لمن استدان للمصلحة العامة[10] . ويمكن التعرف على ذلك من خلال ما يأتي:

1-1. **الفقراء والمساكين:** يعطون قدر كفايتهم، وكفاية من يعولون، على وجهٍ يُخرجهم من دائرة الفقر إلى أدنى مراتب الغنى، إذا ما اتسعت أموال الزكاة. كما يمكن تمليكهم عناصر إنتاجية يَغُلُّون منها كفايتهم، وهذا يعمل على منع التسلط على وسائل الإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه توسيع قاعدة الملكية، مما يسهم أيضًا في إعادة توزيع الثروة، وبالتالي الدخل المستفاد منها، ومن ثم يؤدي في النهاية إلى ترك آثار في تقليص التفاوت بين الدخول.

1-2. **العاملين عليها:** يُعطى العاملون على الزكاة -وفقًا لمعيار المعاوضة- أجرًا منها مقابل عملهم، حتى وإن كانوا أغنياء.

1-3. **المؤلفة قلوبهم:** تزيد من دخولهم، ولا يشترط فيهم أن يكونوا فقراء عند الجمهور.

1-4. **في الرقاب:** المستفيد المباشر من الزكاة التي تصرف للمكاتبين ولتحرير الأرقاء هم السادة المالكين لهم. ولكن لو نظرنا لأثر الزكاة على هؤلاء المحررين من الرق، فإن إخراجهم من الرق إلى الحرية يمنحهم جميع حقوق الأحرار بما في ذلك حق التملك، فما أكتسبه بجهده أو حصل عليه بعد تحريره فهو ملك له، وبهذا تتوسع الملكيات ويخف التفاوت بين أفراد المجتمع.

1-5. **الغارمين:** تزداد دخولهم بصفة مؤقتة من الزكاة التي يحصلون عليها، وإلا فهي تعطى له ليدفعها لغرمائه إن كان مدينًا، وهي تعويضًا عن النقص في دخل من أنفق ماله لإصلاح ذات البين.

([8]) القحف، محمد منذر، **الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى الاقتصاد الإسلامي**، (الكويت: دار القلم، 1399هـ، 1979م).

([9]) العوضي، **نظرية التوزيع**، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1394هـ، 1974م.

([10]) يونس، احمد ممدوح محمد، ((**الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي**))، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ج13، ع50، ص ص165-220 (ربيع الأول 1422هـ-يونيو2001م).

1-6. **في سبيل الله:** يحصل لهم من الزكاة مقدار ما يكفي لمؤنتهم ولتجهيزهم بما يحتاجونه للقيام بالمهمة، كما أنهم يعطون كفاية من يعولون لفترة بقائهم الجهاد، وبذلك فهي تزيد من دخولهم.

1-7. **وابن السبيل:** المنقطع عن أهله يعطى ما يكفيه لرجوعه إلى بلده، وبذلك يزيد دخله، ولا يعنينا كونه غنيًا في بلده، فهو يعطى في حالة يعد فيها فقيرًا، ومقدارًا يكفي فقط لوصوله إلى ماله.

ومما يدعم هذا الدور، اشتراط تمليك مال الزكاة لمستحقيها خصوصًا الأربعة الأصناف الأولى، وسواء كانت الزكاة نقدية أم عينية فلا بد من انتقال ملكيتها من الغني ودخولها في ملكية مستحقيها.

2. تأثير الزكاة في دخول من تجب عليهم:

قد لا يكون التأثير في دخول من تجب عليهم الزكاة هدفًا مباشرًا للزكاة، بقدر هدفها في التأثير على دخول من تجب لهم، فالدافعين لها موعودون بالبركة والنماء لأموالهم، إن هم أخرجوها طيبةً بها نفوسهم، كما أنهم مُتَوَعَّدُون بالمحق والتلف إذا ما منعوا حق الله فيها. فعلاقة الزكاة بالأموال تحكمها معادلة فقهية هادفة: (الزكاة سبب للنماء والزيادة، ومنعها سبب للابتلاء والمجاعة).

ومع ذلك فتأثير الزكاة في دخول من تجب عليهم يتمثل في كونها اقتطاعًا نهائيًا من دخولهم. فإذا تم هذا في صورة نقدية أو سلع استهلاكية، فإنها تمثل إنقاصًا لدخل الغني وزيادة لدخل الفقير. ومما يعزز دورها في هذا المجال، اشتراط قطع المنفعة من كل وجه بين المزكي ومال الزكاة الذي أخرجه: فلا يجوز له استردادها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولذا فلا يجوز شرعًا إعطاء الزكاة لمن تجب على المزكي نفقتهم، حتى لا يعود نفعها إليه، كما نهى الشرع عن شراء الرجل صدقته[11]، وأيضًا لا يجوز صرفها في مصالح عامة يشترك فيها الأغنياء والفقراء[12].

3. خصائص الزكاة التي تسهم في زيادة تأثيرها في تخفيف التفاوت في الدخل

3-1. شمول فرض الزكاة على جميع الأموال النامية -تقريبًا- التي بلغت نصابًا سواء كان المالك مكلفًا أو غير مكلف، وتعدد أوعيتها ونسبها، كل ذلك يؤدي الى زيادة حق الفقير، وبذلك تتقارب الفوارق بين الطبقات في المجتمع[13].وقد يحدث أن يكون المستفيدين من غير الفقراء (كالعاملين، وبعض فئات الغارمين...)، لذلك فتحويل الزكاة لصالحهم يتم تحليله على أنه تحويل بين الطبقات.

---

[11] لحديث عمر بن الخطاب ﷺ قال: حملتُ على فرسٍ عتيقٍ في سبيل اللهِ. فأضاعه صاحبُه. فظننتُ أنه بائعُه برخصٍ. فسألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عن ذلك ؟ فقال: "لا تبتَعْه ولاتَعُدْ في صدقتِك. فإنَّ العائدَ في صدقتِه كالكلبِ يعودُ في قَيْئِه". وفي روايةٍ : بهذا الإسناد . وزاد : لا تبتَعْه وإن اعطاكه بدرهمٍ : البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير، ط:1، الناشر: دار طوق النجاة، 1422هـ. و القشيري، مسلم بن الحجاج بن مسلم، (**صحيح مسلم**)، تحقيق : مجموعة من المحققين، ط: سنة 1334هـ، بيروت: دار الجيل، ب. ت.

[12] على رأي جمهور العلماء.

[13] العسال، احمد محمد؛ وعبد الكريم، فتحي احمد، **النظام الاقتصادي في الإسلامي: مبادئه وأهدافه**، (ط: 11) (القاهرة: مكتبة وهبة،

3-2. صِغَر معدل الزكاة يجعلها قادرة على إعادة توزيع الثروة بين فئات الشعب المختلفة خلال سنوات محددة. ويساعد على هذا اتساع قاعدتها بسبب صغر نصابها، مما يجعل معظم المجتمع يساهم فيها. في مقابل أن مستحقي الزكاة تشكل نسبة أقل من دافعيها في الأحوال العادية، وهذا يسهم في رفع دخولهم بصورة أكبر.

3-3. تحسب الزكاة رأسيًا، ويتم توزيعها أفقيًا: حيث تجب الزكاة في المال إذا بلغ نصابًا، وما زاد عن ذلك تتصاعد معه الزكاة بالحساب على نحو ما قرره الفقهاء. فحسابها لا يخضع لحد أعلى، بينما توزيعها يتم أفقيًا في المصارف الثمانية، أي أنها محددة النطاق في التوزيع، ومن هنا يتحقق التوازن المستمر.

3-4. عدم جواز دفع الزكاة للأغنياء والأقوياء المكتسبين-بصفة الفقر والمسكنة-، كما أنها لا تحل للإمام أو الحاكم أو آل بيت النبي ﷺ، كل هذا حماية لحق مستحقي الزكاة الذين يغلب عليهم الفقر والحاجة، وبذا يكون إسهامها أقوى في تخفيف التفاوت بين أفراد المجتمع.

3-5. الزكاة ذات معدل نسبي وليس تصاعدي. ولكنها تحقق هدف الضريبة التصاعدية في تقريب الفوارق، ورفع مستوى الدخل لدى الطبقات الفقيرة؛ وذلك لأن معظم مستحقيها هم ممن لا دخل لهم، أو من ذوي الدخل المحدود. أما الضريبة فإن كثيرًا منها وإن كانت تؤخذ من الأغنياء لكنها ترجع إليهم في صورة خدمات —ولو غير مباشرة- تقدمها الدولة، وقد يكونوا يستفيدون منها أكثر من الفقراء[14] ، فهم على سبيل المثال: أكثر من يملكون وسائل النقل المختلفة سواء الخاصة أو المستعملة في نقل البضائع، فيستفيدون مما تقدمه الدولة من خدمات صيانة الطرق، ودعم المشتقات النفطية التي تمول من الضريبة، أكثر مما يستفيد منه ذلك الفقير الذي -في الغالب- لا يملك أي وسيلة للنقل، ويعتمد على وسائل النقل العامة. فالزكاة تؤخذ من الأغنياء لترفع من مستوى الفقراء، وبذلك تعمل على تقريب التفاوت ومن ثم تكون قد حققت هدف التصاعد.

3-6. محلية الزكاة: كقاعدة أساسية يترتب عليها التزام بإعادة توزيع الدخل توزيعًا حقيقيًا بين السكان في منطقتها، وما زاد عن حاجات إقليمها يتم نقله إلى ما جاورها من البلدان[15] . ومما يؤكد فعالية هذه الخاصية في إعادة التوزيع، أنها لا تسقط إلا في حالة: اكتفاء جميع مستحقي الزكاة في الإقليم الذي جُمعت فيه، أو إذا كانت حاجة إقليم آخر أكثر إلحاحًا من حاجة الإقليم الذي جمعت منه، وهذا يقتضي دراسة حاجة الإقليمين والموازنة بينهما بما يحقق مصلحة المجتمع المسلم[16] .

1417هـ،1996م).

[14] القرضاوي، يوسف، **فقه الزكاة**، ط: 2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1393هـ، 1973م.

[15] البعلي، عبد الحميد محمود، **اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية**، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 1412هـ،1991م).

[16] السباعى، عادل سباعى متولي، **الزكاة وأثرها في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، شعبة الاقتصاد الإسلامى، قسم الدراسات العليا

3-7. تكرار الزكاة سنويًا يجعلها أداة دائمة لإعادة توزيع الدخل والثروة[17] . فهي تمثل آلية مستمرة لردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

3-8. هناك علاقة عكسية على المستوى الكلي بين درجة التفاوت في التوزيع، وحصيلة الزكاة المطلقة والنسبية من الدخل القومي، فكلما زاد التفاوت في التوزيع زادت حصيلة الزكاة؛ ويرجع ذلك إلى ما يُتوقع من زيادة مقدار الوعاء وانخفاض مجموع قيم النصاب على المستوى التجميعي[18] .

المبحث الثالث: مستوى وتطور التطبيق المؤسسي للزكاة في البلدان محل الدراسة:

1. تجربة التطبيق المؤسسي للزكاة في السودان:

1-1. مرت تجربة التطبيق المؤسسي للزكاة في السودان بالعديد من المراحل، كان آخرها إصدار قانون الزكاة لعام (1422هـ-2001م)؛ ليعالج المشكلات التي ظهرت أثناء التطبيق العملي للقانون السابق، ويعزز من دور ديوان الزكاة في جباية الزكاة وتوزيعها؛ فقد ركز على استقلالية الديوان وزيادة صلاحياته، كما توسع في أوعية الزكاة بإدخاله المال العام المستثمر كأحد الأوعية[19] . ومن أهم ما يميز تجربة السودان: إلزامية توريد الزكاة، والاستقلال المالي والإداري لديوان الزكاة.

1-2. **تطور حصيلة الزكاة**[20]: شهدت حصيلة الزكاة في ديوان الزكاة السوداني نموًا مطردًا خلال الفترة (1990-2013)؛ حيث بلغ إجمالي الحصيلة خلال هذه الفترة (6,055.433) مليون جنيه سوداني، بمتوسط سنوي مقداره (73.890) مليون جنيه، وبمتوسط معدل نمو (43.9%)، وهي نسبة مرتفعة، لكنها في الحقيقة لا تعكس ارتفاع كفاءة التحصيل لدى ديوان الزكاة، بقدر ما ترجع إلى نسب التضخم العالية التي اجتاحت السودان خصوصًا بداية التسعينيات؛ ويؤيد ما سبق أن متوسط نسبة نمو الزكاة بالدولار الثابت بأسعار 2005 للفترة (1990-2013)، لم تتجاوز (8.77%).

1-3. **فجوة التحصيل**: قدَّر عدد من الباحثين الزكاة المحتملة في السودان وتوصلوا إلى نتائج متقاربة تتراوح بين (2.2%-4.61%) [21][22] من الناتج المحلي الإجمالي، وعند مقارنة نسبة الزكاة المحتملة مع

الشرعية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1407هـ-1987م، رسالة غير منشورة، 223.

([17]) الكفراوي، عوف محمود، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق في الإسلام**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983م).

([18]) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، ((**مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في اقتصاد إسلامي**))، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ع (16).

([19]) المولى، نصر الدين فضل، وعبد القادر، الأمين علي، **مسيرة الزكاة في السودان**، السودان: معهد علوم الزكاة، ت.ب.

([20]) انظر جدول رقم (4) في الملحق.

([21]) فرحان، محمد عبد الحميد. **مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي : دراسة تطبيقية للفترة (2000–2006)**. رسالة دكتوراة غير منشورة. قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، (2008م).

متوسط حصيلة الزكاة الفعلية (GDP%) الجاري والتي بلغت (0.31%) في فترة الدراسة، نجد أن هناك فجوة واسعة بينهما؛ حيث لم تمثل حصيلة الزكاة الفعلية إلا ما يقارب (14%) على أقل التقديرات للزكاة المحتملة.

1-4. **توزيع الزكاة:** بلغ إجمالي ما تم توزيعه فعلًا من أموال الزكاة التي تم تحصيلها خلال الفترة (2000-2012م) ما قيمته (4،210،270) ألف جنيه سوداني، وهي تمثل ما نسبته (93%) من إجمالي واردات الزكاة خلال نفس الفترة. حيث احتل مصرفي الفقراء والمساكين المرتبة الأولى بنسبة (65.8%) من متوسط الزكاة الموزعة خلال هذه الفترة، يليه مصرف العاملين عليها بنسبة (14.88%)، ثم بند المصروفات الإدارية بنسبة بلغت (6.05%)، ثم مصرف الدعوة والذي يمثل مصرفي المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب بنسبة (5.34%)، ثم مصرف في سبيل الله بنسبة (3.85%)، ومصرف الغارمين بنسبة (3.7%).

2. تجربة التطبيق المؤسسي للزكاة في اليمن:

2-1. تلزم القوانين المتعاقبة في اليمن بتوريد الزكاة إلى الدولة، حيث كان من آخرها صدورًا قانون رقم (2) لعام 1999م والذي نص على: حق الدولة في صرف الزكاة ،وحق مصلحة الواجبات في تحصيل الزكاة مع وضع إيرادات الزكاة في حساب خاص بالموازنة العامة للدولة (المادة41ب)، وأسند مهمة تحديد النسب الخاصة بصرف الزكاة لكل نوع من المصارف الشرعية إلى اللائحة التنفيذية التي تصدر بقرار من مجلس الوزراء، تم بعد ذلك إلغاء مصلحة الواجبات؛ بصدور القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية والذي اعتبر موارد الزكاة ضمن موارد السلطة المحلية[23] ، حيث اعتبر الموارد الزكوية جزءًا من إيرادات السلطة المحلية، يتم إنفاقها في أبواب موازنتها العامة المختلفة.

2-2. **تطور حصيلة الزكاة**[24]: بلغ إجمالي حصيلة الزكاة في اليمن خلال الفترة (1990-2013م) مقدار (119,304) مليون ريال يمني، بمتوسط سنوي مقداره (4,971) مليون ريال يمني، وبمتوسط نسبة نمو سنوي مقدارها (18%).

2-3. **فجوة التحصيل:** بلغ متوسط نسبة إيرادات الزكاة من (GDP) الجاري حوالي (0.18%) خلال فترة الدراسة، وهي نسبة ضئيلة جدًا إذا ما قُورنت بتقديرات الباحثين للزكاة المحتملة في اليمن، والتي قدرها د. الأفندي بـ(6.9%) من (GDP) الجاري لعام 1997م، و د. فرحان بحوالي (6.3%) من (GDP)الجاري لعام 2005م، وبذلك يتبين مقدار الفجوة الواسعة جدًا بين الحصيلة الفعلية والمحتملة

([22]) الطاهر، عبد الله ، **حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع**، ضمن كتاب: اقتصاديات الزكاة، تحرير: منذر قحف، ط:2، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1422هـ.

([23]) **قانون رقم (4) لعام 2000م بشأن السلطة المحلية، مادة (123)**.

([24]) انظر جدول رقم (4) في الملحق.

للزكاة؛ حيث لم تمثل إيرادات الزكاة الفعلية إلا (2.85%) من الزكاة المحتملة على أقل تقدير للزكاة المحتملة، مما يشير إلى ضعف كفاءة التحصيل لدى مؤسسات الزكاة الحكومية.

2-4. **توزيع الزكاة:** أعتبرت الزكاة وفقًا لقانون السلطة المحلية رقم (4) لعام (2000م) من ضمن موارد السلطة المحلية المخصصة للتنمية، ويتم إنفاقها في أبواب موازنتها العامة، حيث يخصص نسبة (50%) لصالح المديرية التي تجبى منها، و(50%) لمصلحة المحافظة ككل- وفقًا للمادة (123) من القانون المذكور. إلا أن الدولة قامت بتكوين صندوق الرعاية الاجتماعية بقانون رقم (31) لسنة 1996م، بهدف المساهمة في التخفيف من وطأة وشدة الفقر ورفع المعاناة عن الفقراء الناجمة عن الإجراءات الاقتصادية[25] . ويتم تمويل الصندوق من خلال الموازنة العامة للدولة والمنح الخارجية، ومثلت حصيلة إيرادات الزكاة حوالي (25.3%) فقط من إجمالي المنح الجارية المرصودة للصندوق في الموازنة العامة كمتوسط خلال الفترة (2008-2013م).

3. تجربة التطبيق المؤسسي للزكاة في الأردن:

3-1. كانت الأردن من أوائل الدول الإسلامية التي أصدرت قانونًا خاصًا بالزكاة، فقد أُصدر أول قانون في عام 1944م، واستمر العمل به حتى صدور قانون صندوق الزكاة عام 1978م، ثم قانون رقم (8) لعام 1988م، الذي نص على إنشاء صندوق للزكاة يتمتع بالشخصية المعنوية. ومن أهم خصائص التجربة الأردنية: التحصيل الطوعي للزكاة من المكلفين وليس إلزامي، والاستقلال المالي لصندوق الزكاة، والمشاركة الشعبية من خلال اللجان الشعبية التطوعية التي تسهم في جمع وتوزيع الزكاة والتعرف على المستحقين[26] .

3-2. تطور حصيلة الزكاة[27]: بلغ إجمالي إيرادات صندوق الزكاة واللجان التابعة له خلال الفترة (2002-2006) مبلغ وقدره (46،363) ألف دينار أردني بمتوسط سنوي قدره (8،918) ألف دينار. وبمتوسط نسبة نمو (16%) خلال نفس الفترة.

3-3. فجوة التحصيل: بلغ متوسط نسبة إيرادات صندوق الزكاة الأردني من (GDP) الجاري حوالي (0.11%) وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قارنَّاها بتقديرات الدراسات السابقة للزكاة المحتملة في الأردن، حيث قدرها الطاهر[28] بحوالي (3.42%) من (GDP) الجاري لعام 1980م، بينما توصلت دراسة

([25]) **المادة (31)، قانون الرعاية الاجتماعية رقم (31) لسنة 1996م**، اليمن.

([26]) موقع صندوق الزكاة الأردني، http://www.zakatfund.org/public/Arabic.aspx?Lang=1&Page_Id=358 بتاريخ2015/02/15.

([27]) انظر جدول رقم (4) في الملحق.

([28]) الطاهر، **حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع**، 511.

د. فرحان[29] إلى تقديرها بحوالي(2.8%) من (GDP) الجاري لعام 2006م؛ ويعني ذلك أن نسبة الزكاة الفعلية إلى المحتملة لا تمثل على أقل التقديرات سوى (3.9%). أي أن ما يقارب (25 مرة) ضعف الزكاة المحصلة لا يتم جمعها من قبل الصندوق، وهي نسبة كبيرة، يمكن أن تشكل رافدًا كبيرًا لمستحقي الزكاة، يخفف بذلك من العبء على الميزانية العامة، خصوصًا في ظل دولة تعتمد بصورة أساسية على إيرادات الضرائب.

3-4. توزيع الزكاة: بلغ إجمالي ما تم صرفه فعلًا خلال الفترة (2002-2006) مبلغ وقدره (37.090) دينار أردني وهو يمثل (80%) مما تم جمعه فعلًا خلال نفس الفترة. وتم توزيع هذه المبالغ على برامج الصندوق المختلفة، حيث حاز بند المساعدات الشهرية للأسر الفقيرة على نسبة (53%)، تليها المساعدات الطارئة بنسبة (23.8%)، والمصاريف الإدارية للصندوق ولجانه بنسبة (14%)، والمشاريع التأهيلية بنسبة (5.1%)، والباقي موزعة على بقية البرامج ومن أهمها: الرعاية الطبية، وموائد الرحمن، والخبز الخيري...[30].

4. تجربة التطبيق المؤسسي للزكاة في باكستان:

1-4. صدر القانون الكامل للزكاة في باكستان المسمى (قانون الزكاة والعشرة) في 20 يونيو 1980م، وقد عُدِّل القانون عدة مرات؛ بهدف تحسين الجوانب الهيكلية والإدارية لنظام الزكاة. وبحسب هذا القانون يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزكاة من خمسة مستويات يرأسها المجلس المركزي. ويتميز التطبيق المؤسسي للزكاة في باكستان بعدة خصائص من أهمها: إلزامية توريد الزكاة لبعض الأوعية، مثل: حسابات التوفير البنكية، خصص الاستثمار، الأوراق المالية...، حيث يتم استقطاع زكاتها عند المنبع من قبل السلطات المالية، وطوعية التوريد لبعض الأوعية الأخرى[31] . كما أن البعد الشعبي واضح من خلال لجان الزكاة المحلية التي تقوم بالعديد من الأعمال المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة، وقد بلغ عددها

---

[29] لم يدخل من ضمن التقدير زكاة بعض الأوعية مثل: الثروة النقدية، سوق عمان المالي، الثروات الفردية، وقد افترض ان زكاة هذه الأوعية متضمنة لحصة غير المسلمين من الناتج القومي، والذين يشكلون نسبة (6%) من السكان.

[30] التقارير السنوية لصندوق الزكاة الأردني (2002-2006). نقلا عن فرحان، محمد عبد الحميد. **مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي: دراسة تطبيقية للفترة (2000-2006)**. رسالة دكتوراة غير منشورة. قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، (2008م).

[31] قانون الزكاة والعشر لجمهورية باكستان رقم (18) لعام 1396هـ- 1980م وتعديلاته، جدول رقم ، عيد، عادل عبد الفضيل، **قوانين الاقتصاد الإسلامي في المجتمعات العربية والاسلامية**، ط:1، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009م.

فيما قبل 2007م ما يزيد عن (39000) لجنة تتألف مما يقارب أربعمائة ألف (400,000) متطوع[32] .

4-2. تطور حصيلة الزكاة[33]: بلغ إجمالي إيرادات الزكاة في باكستان خلال الفترة (1990-2013) ما قيمته (99,704) مليون روبية باكستاني، بمتوسط سنوي مقداره (4,191.345) مليون روبية، وبمتوسط نمو سنوي بلغ (1.94%) لنفس الفترة.

4-3. فجوة التحصيل: بلغ متوسط نسبة حصيلة الزكاة الفعلية من الناتج المحلي الإجمالي الجاري حوالي (0.09%)، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قُورنت بتقديرات الباحثين للزكاة المحتملة؛ حيث قدَّرها (Shirazi) من (GDP) للسكان المسلمين في باكستان لعام 2006 بنسبة (1.49%، 3.2%، 3.61%) وفقًا لثلاثة آراء مختلفة حول الأصول التي تجب فيها الزكاة[34]. حيث إن نسبة الحصيلة الفعلية إلى المحتملة لم تتجاوز (6.04%، 2.8%، 2.5%) وفقًا للتقديرات السابقة.

4-4. توزيع الزكاة: يتم توزيع الزكاة وفقًا لقواعد وضعها المجلس المركزي للزكاة، حيث يقوم صندوق الزكاة الإقليمي بتوزيع المبالغ المحصلة لديه كما يلي: (60%) يحولها منها إلى اللجان المحلية للزكاة، (20%) منح دراسية، (10%) للمدارس الدينية، (10%) مساعدات طبية، (10%) مصاريف أخرى. كما تقوم اللجان المحلية بتوزيع الزكاة لديها بالنسب التالية: (45%) للفقراء والمستحقين، (45%) لإعادة تأهيل المستحقين، (10%) لتغطية المصروفات الإدارية[35] .

5. تجربة التطبيق المؤسسي للزكاة في ماليزيا:

5-1. طبقًا للدستور الاتحادي لماليزيا المادة (74-2) فإن إدارة الشؤون الإسلامية من اختصاص الولايات، لذلك فإن إدارة الزكاة تخضع لسلطة حكام الولايات وفقا لدستور الولاية وقوانينها . وتعتبر المجالس الدينية الإسلامية في الولايات هي المسئولة عن إدارة الزكاة، وتقوم بكافة الأعمال المتعلقة بها. كما تم إنشاء "إدارة الوقف والزكاة"، لتكون مسؤولة عن رسم السياسات الخاصة بإدارة الزكاة والتنسيق ومتابعة شؤونها بين الولايات المختلفة[36] . ويلزم القانون في معظم الولايات بتوريد زكاة الفطر، أما زكاة

([32])خان، وكيل أحمد، **تجربة نشر الوعي بركن الزكاة ودوره الإنمائي وعلى الأخص في مجتمع يعاني الأمية**، جمهورية باكستان، المؤتمر العالمي السابع للزكاة، الكويت، خلال الفترة 24-25 مارس 2007.

([33])جدول رقم (4) في الملحق.

([34]) اعتمد على تقدير د. قحف حيث قدر الزكاة المحتملة آخذًا في الاعتبار اختلاف العلماء في بعض الأوعية الزكوية، وذلك وفقًا لثلاثة آراء: رأي جمهور العلماء وأغلبية المذاهب، ووفقًا لآراء د. القرضاوي في كتابه (فقه الزكاة)، ووفقًا للرأي القائل بوجوب الزكاة في المباني والأصول الثابتة باستثناء المخصصة للاستخدام الشخصي.

([35]) بت، بروز أحمد، **دراسة عن حالة تحصيل الزكاة في الباكستان**، ضمن كتاب الإطار المؤسسي للزكاة، مرجع سابق.

([36]) فداد، العياشي؛ و بابكر، عثمان، **بناء القدرات في مؤسسات الزكاة**، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1429هـ- 2008م.

الأموال فيختلف الإلزام وعدمه بحسب قوانين ولوائح الزكاة المعمول بها بين مختلف الولايات، وفي الغالب يتم التفريق في الإلزام بين الأموال الظاهرة والباطنة[37] . ومن أهم ما يميز تجربة ماليزيا: أنها تسمح بخصم الزكاة المدفوعة من قيمة الضريبة المفروضة عليه، وليس من وعاء الضريبة فقط[38] .. كما تم إنشاء شركات ومؤسسات تقوم بتحصيل وتوزيع الزكاة؛ بهدف الابتعاد عن الإجراءات الروتينية التي ترافق عمل المؤسسات الحكومية.

5-2. **تطور حصيلة الزكاة**[39]: بلغ إجمالي الحصيلة خلال الفترة (1991-2012) عدا سنة (1994) ما قيمته (12,159.2014) مليون رنجت ماليزي، بمتوسط سنوي مقداره (364.56) مليون، وبمتوسط نسبة نمو (18.05%). وقد تضاعفت الحصيلة خلال هذه الفترة بأكثر من (30) مرة.

5-3. **فجوة التحصيل**: بلغ متوسط نسبة الحصيلة الفعلية للزكاة من (GDP) الجاري خلال الفترة (1991-2012) ما نسبته (0.089%)، وهي نسبة بسيطة عند مقارنتها بالحصيلة المحتملة للزكاة؛ والتي قدرها (Shirazi) بنسب (1.107%، 2.364%، 2.66%)، من (GDP) للسكان المسلمين في ماليزيا لعام 2009، وذلك وفقًا لثلاثة آراء مختلفة للعلماء حول الأصول التي تجب فيها الزكاة، حيث لم تتجاوز نسبة التحصيل (8.03%، 3.76%، 2.93%) وفقًا للتقديرات المختلفة، مما يعني وجود فجوة كبيرة بين الحصيلة الفعلية والمحتملة للزكاة.

5-4. **توزيع الزكاة**: يتم توزيع الزكاة في ماليزيا بين مصارفها المختلفة وفقًا لصورتين: الصورة المباشرة: وتتم بشكل مساعدات نقدية شهرية، ومساعدات: طوارئ أو سفر أو طبية ... وبشكل تدريب وتأهيل للمستحقين. والصورة غير المباشرة: عن طريق تمويل أو بناء مشروعات لصالح مستحقي الزكاة مثل: المستشفيات، دور الأيتام وغيرها من مراكز الرعاية الاجتماعية. وفي عام 2010 كان نصيب المصارف المختلفة من الزكاة الموزعة النسب التالية: (42.22%) لمصرفي الفقراء والمساكين، تلاهما مصرف في سبيل الله بنسبة (38%)، ثم مصرف العاملين (10%)، ثم المؤلفة قلوبهم بنسبة (4.25%)، ثم الغارمين (3.68%)، وفي الرقاب (1.17%)، وأخيرًا مصرف ابن السبيل بنسبة (0.37%).

6. تجربة التطبيق المؤسسي للزكاة في الكويت:

6-1. تم إنشاء بيت الزكاة الكويتي بمرسوم أميري برقم (1982/5) في 1403هـ، الموافق 1982م، كهيئة عامة لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، ويتبع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تتولى جمع

([37])ابراهيم، محمد، **الزكاة: دراسة حالة ماليزيا**، ضمن كتاب: الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه، 587.

([38]) أكرم، محمد، **تعقيب على توصيات الدورة الثامنة عشرة موضوع: تفعيل الزكاة في مكافحة الفقر من خلال الاجتهادات الفقهية**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الثامنة عشرة، العدد (18)، (جدة: مجمع الفقه الإسلامي، 1432هـ،2011م).

([39]) انظر جدول رقم (4) في الملحق.

الزكاة التي تقدم طواعية من الأفراد والمؤسسات، واستقبال التبرعات والهبات والمساعدات من الجهات المختلفة[40] . وقد صدر القانون رقم (46 لعام 2006) بتاريخ 2006/11/27، ويتضمن تحصيل ما نسبته (1%) من صافي أرباح الشركات المساهمة العامة والمقفلة، على أن يحدد القدر الذي يمثل الزكاة من هذه النسبة.

2-6. حصيلة الزكاة[41]: بلغ إجمالي حصيلة الزكاة في بيت الزكاة الكويتي خلال الفترة (1990-2013) مبلغ وقدره (260.183) مليون دينار كويتي، بمتوسط سنوي مقداره (7.646) مليون دينار كويتي، بمتوسط نسبة نمو (13.9%).

3-6. فجوة التحصيل: بلغ متوسط نسبة الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في الكويت خلال الفترة (1990-2013) ما نسبته (0.047)، وهي نسبة بسيطة إذا ما قارنها بتقديرات الباحثين للزكاة المحتملة في الكويت، حيث قدرها العمر بنسبة (2.1%) من (GDP) لعام 1988م، وعليه فإن نسبة حصيلة الزكاة الفعلية إلى المحتملة لم تتجاوز (2.3%)، أي أن هناك ما يقارب (45) ضعف الزكاة المحصلة لا يتم تحصيلها من قبل بيت الزكاة.

4-6. توزيع الزكاة: يخصص بيت الزكاة (70%) من إجمالي إنفاقه للإنفاق الداخلي، و(30%) للإنفاق الخارجي في المجتمعات الإسلامية المختلفة. وتتنوع أساليب بيت الزكاة في توزيع الموارد على مستحقيها، من خلال: برنامج المساعدات الاجتماعية وحازت على (85%) من إجمالي الإنفاق المحلي للفترة (1982-2011)، والصناديق المشتركة (المتخصصة) كصندوق: رعاية طالب العلم، والرعاية الصحية، كما يقدم عددًا من البرامج الخاصة مثل مشروع كافل اليتيم، وإفطار الصائم، والأضاحي...، كما يساهم في دعم المؤسسات الخيرية المحلية.

7. تجربة التطبيق المؤسسي للزكاة في اندونيسيا:

1-7. ظلت إدارة الزكاة من شأن المجتمع المحلي دون أي تدخل من الدولة، حتى عام 1968م تم إصدار مرسوم رئاسي برقم (07/PRIN/10/1968) بإنشاء جهاز وطني لجمع الزكاة، وتطبيقًا له فقد تم إنشاء وكالة عامل الزكاة والإنفاق والصدقة (BAZIS) [42] بصورة طوعية، وبإصدار قانون الزكاة رقم (38) عام 1999م، تم إضفاء الطابع المؤسسي الحكومي على إدارة الزكاة، والذي نص على أن

([40]) بيت الزكاة الكويتي، **بيت الزكاة: مسيرة 30 عاما من العطاء** (1982-2012)، (الكويت بيت الزكاة الكويتي، ت.ب).

([41]) انظر جدول رقم (4) في الملحق.

([42]) Saidurrahman, THE POLITICS OF ZAKAT MANAGEMENT IN INDONESIA The Tension Between BAZ and LAZ, JOURNAL OF INDONESIAN ISLAM , Volume 07, N. 02,(December 2013), pp:366-382.

مؤسسات الزكاة تنقسم إلى فئتين: مؤسسة رسمية (حكومية) تتمثل في وكالة جمع الزكاة (Badan Amil Zakat، (BAZ)، ومؤسسات يديرها القطاع الخاص لجمع الزكاة (LAZ) أو (Lembaga Amil Zakat، وتحتاج إلى موافقة حكومية للشروع في العمل[43] .

2-7. تطور حصيلة الزكاة[44]: تضاعفت إيرادات الزكاة في اندونيسيا خلال العشرة الأعوام (2002-2012) بمقدار (32) مرة، حيث بلغ إجمالي الحصيلة خلال نفس الفترة ما قيمته (9,261.45) مليار روبية اندونيسي، بمتوسط سنوي مقداره (496.300) مليار روبية، وبمتوسط نسبة نمو خلال نفس الفترة (35.9%).

3-7. فجوة التحصيل: بلغ متوسط نسبة إيرادات الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي الجاري حوالي (0.013%) وهي نسبة ضئيلة جدًا إذا ما قارنَّها بتقديرات الباحثين للزكاة المحتملة، حيث تظهر نتائج دراسة (Firdaus) أن إجمالي إمكانات الزكاة المحتملة في اندونيسيا من المصادر المختلفة تبلغ حوالي (217,000) مليار روبية اندونيسيي وهو ما يساوي (3.4%) من إجمالي (GDP) لعام 2010. أي أن نسبة الحصيلة الفعلية للزكاة إلى المحتملة نسبة لا تكاد تذكر فلم تتجاوز (0.38%).

4-7. توزيع الزكاة: يقوم المجلس الوطني للزكاة (BAZNAS) بتوزيع الزكاة من خلال أربعة برامج: المساعدات الإنسانية، وتتم على شكل معونات للمستحقين بصورة دائمة وفي حالة الطوارئ والكوارث، وبرنامج التعليم، ويعمل على تقديم المساعدات التعليمية، وبرنامج الصحة، ويقوم بتجهيز مشفيات بدون كلفة وعيادات متنقلة تخدم المستحقين في المناطق النائية، والبرنامج الاقتصادي لتمكين المستحقين اقتصاديًا. وكانت نسب توزيع الزكاة في عام 2012 على البرامج السابقة بالنسب (41%، 15.5%، 31.1%، 12،33%) على التوالي[45] .

المبحث الرابع: النموذج القياسي لتقدير آثار حصيلة الزكاة على توزيع الدخل

يتضمن هذا الفصل محاولة لبناء نموذج قياسي لتقدير آثار حصيلة الزكاة على توزيع الدخل في الدول الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2013)، وسيتم الاعتماد في تقدير هذا النموذج على طريقة

([43]) عبيد الله، محمد، **إدارة الزكاة من أجل تخفيف حدة الفقر**، (ط: 1)، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2014م).

([44]) انظر جدول رقم (4) في الملحق.

([45])IRTI, **Islamic Social Finance Report 2014**. Jeddah: Islamic Resarch and Training Institute. 2014.

بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel – data) والتي تقوم على دمج بيانات السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لهذه الدول السبعة.

وقبل القيام بعملية القياس سيتم إعطاء وصف للنموذج القياسي المستخدم من حيث المتغيرات، ومصادر البيانات، والصياغة الرياضية للنموذج، والطريقة المستخدمة في التقدير، ثم عرض نتائج التقدير وتفسيرها.

1. متغيرات النموذج:

تتمثل متغيرات النموذج في عدد من المتغيرات التابعة والمستقلة يمكن توضيحها فيما يلي:

1-1. **المتغيرات التابعة**: وهي مؤشرات تقيس مقدار التفاوت في توزيع الدخل، وسيكون ذلك باستخدام مؤشرين هما:

1-1-1. **معامل جيني** $Gini_{it}$: وهو مقياس لدرجة تفاوت توزيع الدخل الفعلي عن التوزيع الأمثل، تتراوح قيمته بين الواحد والصفر. ومن أجل الوصول إلى تقديرات صحيحة فقد تم تضمين النموذج بمتغيرين صوريين للتعبير عن نوعية معامل جيني، يوضح أحدهما: كون جيني محسوب من الدخل أو الاستهلاك (Income vs Consumption)، والثاني: هل هو محسوب على أساس دخل/استهلاك الأسرة أم الفرد (Household vs Person).

1-1-2. **مؤشر تمركز الدخول** $(Q5/Q1)_{it}$: وهو مؤشر لقياس التفاوت في التوزيع، ويمثل نسبة دخل/استهلاك الخُميس الأغنى إلى دخل/استهلاك الخُميس الأفقر في المجتمع، وتم استخدام نفس المتغيرات الصورية السابقة؛ لضمان صحة التقدير.

ولغرض التأكد من صحة نتائج الدراسة فقد تم تقدير النموذج أيضاً باستخدام مؤشرات أخرى للتفاوت في توزيع الدخل وهي: نصيب الخُميس الأفقر من الدخل القومي $(Q1)_{it}$، ونصيب الخُميس الأغنى من الدخل القومي $(Q5)_{it}$.

1-2. **المتغيرات المستقلة**: تتمثل المتغيرات المستقلة التي سيتم تقدير أثرها على التفاوت في التوزيع فيما يلي:

1-2-1. **متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي** (Gdp_capita_{it}):

يمكننا هذا المتغير من تقدير أثر النمو الاقتصادي على درجة توزيع الدخل القومي، حيث سيتم استخدام بيانات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة، 2005) (*Gdp_capita*).

كما سيتم أيضاً إضافة مربع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة، 2005) ($Gdp_capita)^2$) بغرض اختبار **فرضية كيوزنتز (Kuznets)**. حيث تعتبر من أوائل الدراسات التي تناولت العلاقة بين توزيع الدخل ومستوى التنمية الاقتصادية والتي قام بها الاقتصادي كيوزنتز (Kuznets S.) من خلال بحث نشره عام 1955م، وتوصل من خلاله إلى أن العلاقة بين توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية تأخذ شكل منحنى معكوس (∩)، أي أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المرحلة الأولى من عملية التنمية، ثم تزداد حدته حتى يبلغ أقصى مدى له مع زيادة معدلات النمو، ثم يستقر، وبعدها يأخذ في التقلص في مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية. وقد تمكن كيوزنتز من إثبات صحة هذه الفرضية بدراسة تجريبية تقدم بها عام 1963م. كما تمت بعد ذلك العديد من الدراسات التطبيقية التي أيدت صحتها. والشكل التالي يعبر عن فلسفة هذه الفرضية:

شكل رقم (1): تمثيل فرضية "كيوزنتز"

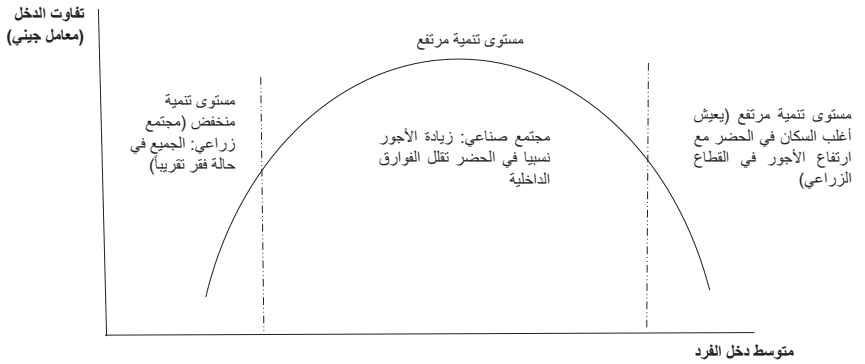

المصدر: الكواز، أحمد، **النمو وتوزيع الدخل**، المعهد العربي للتخطيط.

كما يمكن التعبير عنها رياضياً في شكل علاقة تربيعية كما في المعادلة التالية:

$$Gini_i = \alpha_0 + \alpha_1 Gdp_capita_i + \alpha_2 Gdp_capita_i^2$$

حيث ترمز (Gdp_capita_i) إلى متوسط الدخل الحقيقي للفرد. و($Gini_i$) تمثل مؤشر درجة التفاوت في التوزيع.

1-2-2. **حصيلة الزكاة** (Z_{it}) : سيتم استخدام بيانات قيمة حصيلة الزكاة في البلدان الإسلامية محل الدراسة، محتسبةً بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة، لعام 2005؛ وذلك بغرض توحيد قيمة حصيلة الزكاة بين الدول المختلفة[46].

1-2-3. **متغيرات مستقلة أخرى** (X_{it}): وهي مجموعة من المتغيرات التي أوضحت الدراسات الاقتصادية السابقة أن لها تأثيراً على التفاوت في التوزيع؛ ومنها ما يلي:

1-2-3-1. الانفاق على التعليم والصحة:

تذهب العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية إلى أن للخدمات المقدمة في مجالي التعليم والرعاية الصحية دور في تعزيز النمو وتخفيف حدة الفقر والتفاوت بين أفراد المجتمع؛ وذلك أن الخدمات الحكومية خصوصاً تلك التي يستفيد منها الفقراء بشكل أكبر- كالإنفاق على التعليم الأساسي- ستعمل على زيادة دخولهم نتيجة زيادة الكم المعرفي لديهم بسبب التعليم وتحسن مستواهم الصحي. وللتعبير عن هذه المتغيرات فسيتم استخدام بيانات الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي، والإنفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

1-2-3-2. الانفتاح الاقتصادي :

تفترض نظرية "هيكشر – أولين – صامويلسن" المستمدة من التجارة الدولية أنه كلما زادت مشاركة البلدان الفقيرة في التجارة العالمية، فإنها غالبا ما تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، وهي السلع التي تتطلب مهارات محدودة. ومن المفترض أن يترتب على ذلك زيادة الطلب في هذه البلدان على العمالة محدودة المهارات ورفع أجور العمال ذوي المهارات المحدودة مقارنة بأجور العمالة الماهرة. ومع استخدام نسبة أجور العمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة كمتغير بديل لعدم المساواة، من المفترض أن ينخفض مستوى عدم المساواة. ويفترض أن يكون العكس صحيحا بالنسبة للبلدان الغنية: فمع زيادة صادراتها من السلع التي تتطلب مهارات عالية، سوف يرتفع مستوى عدم المساواة.

1-2-3-3. التضخم:

(46) تم احتساب قيمة حصيلة الزكاة بالأسعار الثابتة 2005، بالدولار الأمريكي باتباع الخطوتين التاليتين:

أولا: باحتساب نسبة حصيلة الزكاة من (GDP) الجاري:

$$\text{zakat (\% of GDP current} - \text{NCU)} = \frac{zakat\ (current - NCU)}{GDP\ (current - NCU)} * 100$$

ثانيا: احتساب قيمة حصيلة الزكاة بالأسعار الثابتة، 2005، دولار أمريكي من خلال:

$$\text{zakat (constant, 2005} - \$\text{US)} = \frac{\text{GDP (constant,2005}-\$\text{US)} * \text{zakat (\% of GDP current}-\text{NCU)}}{100}$$

يؤدي التضخم إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخول؛ نظراً لتأثيره على الشرائح الاجتماعية ذوي الدخول الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين، حيث تتدهور دخولهم بسبب التضخم؛ ذلك أن مستويات الأجور النقدية تتسم بالتغير البطئ بشكل لا يجاري التغير الحادث في حركة الأسعار. ويترتب على ذلك أن النصيب النسبي الحقيقي لكاسبي الأجور يأخذ في التدهور مع اشتداد التضخم. وفي مقابل ذلك يرتفع النصيب النسبي لطبقات وشرائح اجتماعية أخرى في الدخل القومي، وهي في العموم تلك الطبقات التي تتسم دخولها بطابع التغير المستمر في ظل موجات التضخم، والتي تأخذ دخولها على شكل أرباح أو ريع أو فوائد ربوية (أصحاب عوائد حقوق الملكية) . وتم التعبير عن هذا المتغير باستخدام بيانات التضخم كما يقيسه معدل النمو السنوي لمكمش الناتج الإجمالي المحلي.

2. مصادر البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على العديد من مصادر البيانات، تتمثل أهمها في البيانات التي تنشرها المنظمات والهيئات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وأيضاً تم الاعتماد على قاعدة بيانات الدول الإسلامية (sesric_data) [47] وبيانات البنك الإسلامي للتنمية، يليها البيانات التي تنشرها أجهزة الإحصاء في البلدان الإسلامية محل الدراسة وأيضاً التقارير والنشرات المالية التي يصدرها أجهزة البنوك المركزية ووزارات المالية ... والتقارير المالية للهيئات ذات الصلة مثل مؤسسات الزكاة. وعند تعذر الوصول إلى البيانات فيتم اللجوء إلى البيانات المنشورة في الدراسات المحكمة والرسائل العلمية التي تناولت بالبحث مواضيع تتعلق بهذه الدراسة —ويتم الإشارة إلى ذلك-.

3. الصياغة الرياضية للنموذج:

يمكن صياغة نموذج الدراسة في الدالة التالية:

$$\begin{pmatrix} Gini_{it} \\ (\frac{Q5}{Q1})_{it} \end{pmatrix} = \delta(Gdp_capita_{it}, Z_{it}, X_{it})$$

حيث إن:

$Gini_{it}$:معامل جيني: مقياس لدرجة تفاوت توزيع الدخل .

$(Q5/Q1)_{it}$: مؤشر تمركز الدخول: يمثل نسبة دخل الخُميس الأغنى إلى دخل الخُميس الأفقر في المجتمع.

([47]) http://www.sesric.org/baseind-ar.php

Gdp_capita_{it}: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

Z_{it} : قيمة حصلية الزكاة (بالأسعار الثابتة، 2005، دولار أمريكي).

X_{it} : مجموعة من المتغيرات الأخرى المؤثرة في التفاوت في التوزيع.

3-1. معادلة النموذج (A) : باستخدام معامل (*Gini*) :

$$Gini_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Z_{it} + \alpha_2 Gdp_capita_{it} + \alpha_3 Z_{it} . Gdp_capita_{it} + \alpha_{it} X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad (A)$$

حيث إن: (ε_{it}): حد الخطأ العشوائي للمعادلة (error term) و الذي يُفترض أن قيمته موزعة توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي= صفر وتباين ثابت ($\varepsilon_{it} \sim N(0,\sigma^2)$) وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج. (μ_i) تعبر عن: التأثيرات الخاصة بالبلدان، و (α_0) تمثل القاطع العام في النموذج. **i**= 1،2،....، 7 البلد ، **t**= 1990،1991،....،2013 الزمن.

- **معادلات تقدير معلمات النموذج (A):**

$$\frac{\partial Gini_{it}}{\partial Z_{it}} = \alpha_1 + \alpha_3 . Gdp_capita_{it} \qquad (A\text{-}1)$$

- تمثل α_1 الأثر المباشر للزكاة على توزيع الدخل: ويتحقق هذا الأثر من خلال قيام الزكاة باقتطاع جزء من دخول الأغنياء وإعادة توزيعها على الفقراء ، وبالتالي تضيق الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء وتنخفض نسبة التفاوت ، ولذا فمن المتوقع أن تكون : $\alpha_1 < 0$.
- تمثل α_3 الأثر غير المباشر للزكاة على توزيع الدخل: ويتحقق هذا الأثر من خلال إسهام الزكاة في زيادة النمو الاقتصادي عن طريق تأثيرها الإيجابي على : المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن المتوقع أن تكون: $\alpha_3 < 0$.

$$\frac{\partial Gini_{it}}{\partial Gdp_capita_{it}} = \alpha_2 + \alpha_3 Z_{it} \qquad (A\text{-}2)$$

- تمثل α_2 الأثر المباشر للنمو الاقتصادي على توزيع الدخل ومن المتوقع : $\alpha_2 < 0$.

2-3. معادلة النموذج (B) : باستخدام مؤشر تمركز الدخول $\left(\frac{Q5}{Q1}\right)_{it}$:

$$(\frac{Q5}{Q1})_{it} = \beta_0 + \beta_1 Z_{it} + \beta_2 \text{Gdp_capita}_{it} + \beta_3 Z_{it}.\text{Gdp_capita}_{it} + \beta_4 X_{it} + v_i + \epsilon_{it} \quad \textbf{(B)}$$

حيث إن: v_i= التأثيرات الخاصة بالبلدان ، ϵ_{it} = معامل الخطأ العشوائي و (β_0) تمثل القاطع العام في النموذج.

- **معادلات تقدير معلمات النموذج (B) :**

$$\frac{\partial(\frac{Q5}{Q1})_{it}}{\partial Z_{it}} = \beta_1 + \beta_3\, Gdp_capita_{it} \qquad \text{(B-1)}$$

- تمثل β_1 الأثر المباشرة للزكاة على توزيع الدخل ، ومن المتوقع أن تكون $\beta_1 < 0$.
- تمثل β_3 الأثر غير المباشرة للزكاة على توزيع الدخل ، ومن المتوقع أن تكون $\beta_3 < 0$.

$$\frac{\partial(\frac{Q5}{Q1})_{it}}{\partial Gdp_capita_{it}} = \beta_2 + \beta_3\, Z_{it} \qquad \text{(B-2)}$$

- تمثل β_2 الأثر المباشر للنمو الاقتصادي على توزيع الدخل ومن المتوقع أن تكون $\beta_2 < 0$.

4. طريقة التقدير:

يعتمد التقدير في هذا النموذج على طريقة السلاسل الزمنية المقطعية (Panel – data) والتي تقوم على دمج بيانات السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية للدول الإسلامية محل الدراسة، وعددها سبع دول وهي: (اليمن، ماليزيا، اندونيسيا، باكستان، الكويت، السودان، الأردن)، عبر فترة زمنية ممتدة من 1990م إلى 2013م.

وتم اختيار طريقة (Panel – data) نظراً لكونها تجمع بين طريقتين من طرق التقدير: طريقة السلاسل الزمنية، وطريقة المشاهدات المقطعية، فهي تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية المؤشرات المستعملة وعلى مفردات متعددة، كما أن تحليل البيانات باستخدام هذه الطريقة يتميز عن التحليل الفردي للسلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية بمفرده بالعديد من المميزات، ومنها ما يلي:

1. التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يُفضي إلى نتائج متحيزة.

2. إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى عند استخدام طريقة (Panel – data)؛ نظراً لتضمن بياناتها على محتوى معلوماتي أكثر، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة فيها من بيانات السلاسل الزمنية.
3. تُوَفِّرُ نماذج (Panel – data) إمكانيةً أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر. كما يمكن من خلالها الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى.
4. تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

و يتم في نماذج (Panel – data) التعامل مع الآثار المقطعية المتعلقة بالبلدان (μ_i) أو تلك الخاصة بالزمن (γ_t) وفقاً لأحد النموذجين التاليين: باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed effects model)، أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random effects model).

4-1. نموذج الآثار الثابتة (Fixed effects model):

في ظل هذا النموذج يتم التعامل مع الآثار المقطعية الخاصة بالبلدان (μ_i) أو تلك الخاصة بالزمن (γ_t) على اعتبار أنها قواطع تمثل الاختلافات الفردية لكل دولة من الدول الإسلامية محل الدراسة، أو بحسب كل فترة زمنية لفترة الدراسة (1990-2013)؛ وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة، سواء أكانت خاصة بالبلدان أم بالفترة الزمنية والتي ربما يكون لها تأثير على مستوى التفاوت في التوزيع. حيث يَفترض هذا النموذج أن التأثيرات الخاصة بالبلدان أو تلك الخاصة بالزمن ترتبط مع المتغيرات التفسيرية في النموذج، أي أن : $cov\left(X_{it}، \mu_i \; and \; \gamma_t\right) \neq 0$.

ويتم عادة عند التقدير بالاعتماد على نموذج الآثار الثابتة (FE) استخدام متغيرات صورية بقدر (n-1) لتمثل عدد الدول؛ و ذلك بغرض تجنب حالة التعددية الخطية التامة، كما يستخدم هذا النموذج طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)[48] في تقدير المعْلَمات. ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم: نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDVM)[49].

4-2. نموذج الآثار العشوائية (Random effects model):

[48] OLS: The Ordinary Least Square.
[49] LSDVM: Least Squares Dummy Variable Model.

يتعامل نموذج الآثار العشوائية (RE) مع العوامل والآثار غير الملحوظة الخاصة بالبلدان (μ_i) أو تلك الخاصة بالزمن (γ_t) على أنها معالم عشوائية وليست ثابتة، ويتم إضافتها ضمن متغير الخطأ العشوائي. أي أن:

$$\varepsilon_{it} = \mu_i + \gamma_t + v_{it}$$

ويفترض نموذج الآثار العشوائية (RE) أن هذه المتغيرات العشوائية تحقق الفروض: $(v_{it} \sim IID(0, \sigma_v^2))$، و$(\mu_i \sim IID(0, \sigma_\mu^2))$، و $(\gamma_t \sim IID(0, \sigma_\gamma^2))$، كما يفترض أنها مستقلة وأنها لا ترتبط بالمتغيرات التفسيرية[50]، أي أن: $cov\left(X_{it}, \mu_i \; and \; \gamma_t\right) = 0$.

لا يتم تقدير معلمات نموذج الآثار العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)؛ كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية مما يؤثر على اختبار المعْلَمَات، ولذا يتم تقديرها بشكل صحيح باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعمَّمَة (GLS)[51].

ويتنج عن نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية نتائج مختلفة للتقدير، خصوصاً عندما تكون قيمة احصائية (T) صغيرة وعدد المشاهدات (N) كبير. لذا يتم اللجوء إلى اختبار (Hausman) لمعرفة أي النموذجين أفضل في التقدير. بمعنى هل يتم اختيار النموذج بقاطع لكل دولة إذا ما كان هناك اختلافات فعلاً بين الدول الإسلامية محل الدراسة ($\boldsymbol{\mu_i}$)؟، وفي هذه الحالة نستخدم طريقة نموذج الآثار الثابتة (**FE**)، أم يتم اختبار النموذج بقاطع مشترك لجميع الدول الإسلامية محل الدراسة؟ ونستخدم هنا طريقة نموذج الآثار العشوائية (RE).

3-4. اختبار (Hausman):

يقارن اختبار (Hausman) بين نموذج الآثار الثابتة (FE) و نموذج الآثار العشوائية (RE)، و ذلك بالاعتماد على قيمة احصائية (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أكثر من (0.05) فإنها غير معنوية وبالتالي فإننا سنقبل فرض العدم $H_0: \mu_1 = \mu_2 \ldots . = \mu_n$ بأنه لا يوجد ارتباط بين الآثار المقطعية (الخاصة بالبلدان) والآثار الزمنية مع المتغيرات المستقلة في النموذج $\boldsymbol{X_{it}}$، أي أن: $cov\left(X_{it}, \mu_i \; and \; \gamma_t\right) = 0$ وفي هذه الحالة فلن يكون نموذج الآثار الثابتة (FE) كفؤاً للتعبير عن التأثيرات العشوائية المقطعية أو الزمنية فيما بين الدول أو الفترة نفسها وفيما بين الدول والفترات المختلفة. ويكون نموذج الآثار العشوائية (RE) هو الأفضل لتقدير النموذج. أما لو كانت قيمة احصائية (Chi- square) معنوية أي: أقل من (0.05) فإننا سنقبل الفرض البديل، وبالتالي فإن نموذج الآثار الثابتة (FE) هو الأفضل لتقدير النموذج.

---

[50] **Panel Data**: **Fixed and Random Effects**, P.: 3.

[51] GLS: Generalized Least Squares.

4-4. اختبار ثبات تجانس التباين (Heteroscedasticity) والارتباط الذاتي (Autocorrelation):

بعد أن يتم اختيار نوع نموذج التقدير الثابت أو العشوائي، يتم اختبار مدى وجود مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) والتي قد تنشأ عند تخلف أحد الافتراضات الأساسية لحد الخطأ العشوائي وهو: أن جميع الأخطاء العشوائية لها نفس التباين. وأيضا اختبار مدى وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في النموذج ذو السلاسل الزمنية الطويلة، الذي قد ينشأ نتيجة لتخلف أحد الفروض الأساسية لنموذج الانحدار وهو أن قيمة الخطأ العشوائي في إحدى الفترات الزمنية تكون مستقلة عن قيمته في أي فترة زمنية أخرى.

وتكمن أهمية هذه الخطوة أنه عندما يحتوي النموذج على مشكلة عدم تجانس التباين أو ارتباط ذاتي في السلاسل الزمنية فإن الصيغ التي اشتقت للتباينات لن تكون صحيحة، واحصائية اختبار (Hausman) المطابقة ستكون غير ملائمة. فإذا ما استمرينا في استخدام هذه الصيغ فسوف نصل إلى نسب لإحصائية (t) خاطئة مما يجعل اختباراتنا للفرضيات حول قيم المعلمات في النموذج خاطئة أيضًا.

وسيتم التركيز في تقدير نموذج هذه الدراسة على اختبار التجانس فقط؛ نظراً لعدم وجود سلاسل زمنية طويلة ومكتملة مما يؤدي إلى احتمال ضعيف بوجود مشكلة ارتباط ذاتي.

5-4. اختبار وولد المعدل (Modified Wald Test):

ويُستعمل لاختبار مدى ثبات أو عدم تجانس التباين في نموذج الآثار الثابتة. وفرضيات هذا الاختبار هي:

فرضية العدم: قيم تباين المتغير العشوائي متجانسة أو ثابتة ($H_0: \sigma^2_{\varepsilon_{1t}} = \sigma^2_{\varepsilon_{2t}} \dots . \sigma^2_{\varepsilon_{nt}}$).

الفرضية البديلة: قيم تباين المتغير العشوائي غير متجانسة ($H_1: \sigma^2_{\varepsilon_{1t}} \neq \sigma^2_{\varepsilon_{2t}} \dots . \sigma^2_{\varepsilon_{nt}}$).

فإذا ما كانت قيمة الاختبار معنوية أي: أقل من (0.05) فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستنتج أن النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وبالتالي فلا بد من إعادة تقدير النموذج آخذين في الاعتبار هذه المشكلة وذلك باستعمال طريقة مقدر المربعات الصغرى العامة الممكنة (FGLS) [52] للوصول إلى أفضل نتائج ممكنة لتقدير النموذج.

[52] (FGLS): The feasible generalized least squares.

5. نتائج تقدير النموذج وتفسيرها :

تم اتباع الخطوات السابقة في تقدير نموذجي الدراسة (A,B) باستخدام البرنامج الاحصائي (Stat 11)، وقد اتضح من خلال استخدام اختبار (Hausman test)، واختبار مدى ثبات التجانس بواسطة اختبار وولد المعدل (Modified Wald Test) أن النموذجين (A,B) يحتويان على خصائص فردية ثابتة، وأن مشكلة عدم ثبات التجانس (Heteroskedasticity) قائمة، ومن هنا تمت إعادة تقدير النموذجين بطريقة مقدر المربعات الصغرى العامة الممكنة (FGLS) آخذين في الاعتبار مشكلة عدم تجانس التباين.

5-1. نتائج التقدير:

توضح الجداول رقم (1) و (2) التالية نتائج التقدير للنموذجين (A,B):

ولغرض تعزيز نتائج تقدير النموذج القياسي تم التقدير باستخدام الصيغة اللوغارتيمة للنموذج (A)، وأيضاً باستخدام مؤشرات أخرى للمتغير التابع تمثلت في $(Q1)_{it}$: نصيب الخُميس الأفقر من الدخل القومي، و $(Q5)_{it}$: نصيب الخُميس الأغنى من الدخل القومي ونتائجها موضحة في الجداول رقم (5) و (6) و (7) من الملحق.

5-2. تفسير النتائج:

يمكن تفسير نتائج تقدير النموذج في النقاط التالية:

5-2-1. الأثر المباشر للزكاة:

تظهر نتائج التقدير وجود علاقة عكسية بين حصيلة الزكاة (Z)، وقيم مؤشر التفاوت في التوزيع والمتمثل في معامل *Gini* و مؤشر تمركز الدخل $(Q5/Q1)_{it}$، حيث كانت معلمات جميع الصيغ سالبة، إلا أن أكثرها كانت غير معنوية عند (10%). وتظهر هذه النتائج وجود تأثير عكسي ضعيف لحصيلة الزكاة في المؤسسات الزكوية (Z) على قيم معامل جيني؛ حيث بلغ انخفاض قيم جيني نتيجة أثر الزكاة ما يقارب (0.968-) نقطة فقط[53]، ذلك أن:

$$Gini_0 = \propto_1 * \bar{Z}_0 \qquad (1)$$

حيث: $\bar{Z}_0$: متوسط حصيلة الزكاة الفعلية في البلدان محل الدراسة للفترة (1990-2013). وبالتعويض نتحصل على:

$$Gini_0 = (-1.83\,\mathrm{E}-08) * 52894995.8 = -0.968 \qquad (2)$$

[53] حسب الصيغة رقم (2) جدول رقم: (1).

كما تظهر هذه النتائج أن زيادة حصيلة الزكاة بنسبة (10%) سيخفض معامل جيني بنسبة تقارب (1.83E-07%). وهي تعني أن زيادة متوسط قيمة حصيلة الزكاة بمبلغ (10,000,000 دولار أمريكي ثابت، 2005) سيخفض قيمة معامل *Gini* بمقدار (0.18) نقطة.

جدول (1): نتائج تقدير أثر الزكاة على توزيع الدخل (1990-2013) ($Gini_{it}$ كمؤشر للتفاوت في التوزيع):

$Gini_{it}$ (%)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
Z	-5.98e-09	-1.83e-08	-1.50e-08	-1.55e-08	-2.86e-09	32.01875	-8.87e-09
	(-0.65)	(-2.18)**	(-1.08)	(-1.81)*	(-0.19)	(-0.18)	(-0.4)
Gdp_ capita	.000106	.0016663	.0017887	.0018565	.0023686	.0049508	.0038425
	(0.58)	(4.00)****	(2.87)***	(4.23)****	(3.35)***	(2.54)**	(1.83)*
Gdp_ capita^2		-6.16e-08	-6.49e-08	-6.82e-08	-8.27e-08	-1.67e-07	-1.33e-07
		(-4.34)****	(-3.41)***	(-4.55)****	(-3.81)****	(-2.64)***	(-1.95)*
Income vs consumption	8.456704	8.068644	8.11289	7.32250	7.200929	2.671933	1.285273
	(8.54)****	(8.50)****	(8.39)****	(6.53)****	(6.42)****	(1.43)	(0.68)
Household vs person	.2707266	-.121612	-.098172	.0337466	.1479684	1.199589	1.401042
	(0.25)	(-0.12)	(-0.10)	(0.03)	(0.15)	(0.90)	(1.07)
Z* Gdp_ capita			-8.41e-13		-3.02e-12	-4.08e-12	-1.43e-12
			(-0.26)		(-0.88)	(-0.81)	(-0.27)
Inflation (%)				.0193233	.0267609	.0305738	.006968
				(1.08)	(1.38)	(0.35)	(0.08)
Openness (%)						-.006966	.0190612
						(-0.22)	(0.48)
Education _spend(%)						-.408034	-.522612
						(-2.34)**	(-2.67)**
Health_ spend(%)							-.307773
							(-0.88)
Constant	34.77211	34.14557	33.82656	33.50768	32.1366	34.70942	37.60314
	(34.60)****	(38.92)****	(23.94)****	(33.00)****	(18.59)****	(11.75)****	(9.06)****
N. of obs	61	61	61	61	61	38	37
N. of groups	7	7	7	7	7	7	7
Avg	8.714286	8.714286	8.714286	8.714286	8.714286	5.428571	5.285714
Max	15	15	15	15	15	9	9
Prob > chi2	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

ملاحظة : * ، **، ***، **** : تدل على أن المتغير معنوي مع وجود خطأ أقل من: 10%، 5%، 1%، أقل من 0.1%.

جدول رقم (2): نتائج تقدير أثر الزكاة على توزيع الدخل (1990-2013): $(Q5/Q1)_{it}$ كمؤشر للتفاوت في التوزيع:

$(Q5/Q1)_{it}$ (%)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
Z	-5.58e-09	-7.37e-09	-4.46e-09	-6.24e-09	-3.16e-09	-1.54e-08	-8.07e-08
	(-1.55)	(-1.51)	(-0.73)	(-1.27)	(-0.51)	(-1.19)	(-5.22)****
Gdp_ capita	.0007594	.000380	.0001594	.0005955	.0003652	.0004339	.0028519
	(3.91)****	(0.52)	(0.21)	(0.79)	(0.46)	(0.5)	(3.85)****
Gdp_ capita^2		6.79e-08	1.73e-07	2.92e-08	1.37e-07	-2.14e-07	5.68e-08
		(0.54)	(1.02)	(0.22)	(0.80)	(-0.86)	(0.31)
Income vs consumption	2.319175	2.278967	1.933404	2.286423	1.92552	8.611852	25.9626
	(3.12)***	(3.03)***	(2.22)**	(3.08)	(2.25)**	(4.43)****	(7.43)****
Household vs person	.4073954	.3835677	.4727433	.3910102	.4682302	.9588821	1.080192
	(1.17)	(1.09)	(1.27)	(1.03)	(1.19)	(1.10)	(1.75)*
Z* Gdp_ capita			-1.93e-12		-1.97e-12	4.50e-12	3.64e-12
			(-0.9)	()	(-0.94)	(1.24)	(1.45)
Inflation (%)				-.010913	-.007827	.0036079	.0606217
				(-0.33)	(-0.24)	(0.15)	(3.25)***
Openness (%)						-.003701	-.214905
						(-0.22)	(-5.25)****
Education _spend(%)						-.065588	-.118233
						(-0.63)	(-1.91)*
Health_ spend(%)							2.242814
							(4.96)****
Constant	4.644643	5.062994	5.040716	4.898071	4.849409	6.190624	11.64507
	(11.38)****	(5.81)****	(5.68)****	(5.059)****	(5.43)****	(2.68)***	(7.36)****
N. of obs	26	26	26	26	26	18	17
N. of groups	5	5	5	5	5	5	5
Avg	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	3.6	3.4
Max	9	9	9	9	9	6	5
Prob > chi2	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

ملاحظة : * ، **، ***، **** : تدل على أن المتغير معنوي مع وجود خطأ أقل من: 10%، 5%، 1%، أقل من 0.1%.

كما تظهر نتائج التقدير أن لقيمة حصيلة الزكاة أثر طردي على مؤشر نصيب دخل الخُميس الأفقر $(Q1)_{it}$، وجميع صيغ التقدير كانت معنوية خصوصاً عند مستوى معنوية (10%). وتظهر هذه النتائج أن حصيلة الزكاة أدت إلى زيادة نصيب الخُميس الأفقر من الدخل القومي بمقدار يتراوح بين (0.35-0.59) نقطة من الدخل القومي. كما توضح نتائج التقدير أن زيادة حصيلة الزكاة بنسبة (10%) سيزيد من نصيب الخُميس الأفقر بنسبة تتراوح بين (6.63E-08 % و 1.12E-07%).

أما بالنسبة للتقديرات باستخدام مؤشر نصيب دخل الخُميس الأغنى $(Q5)_{it}$، فكانت جميعها غير معنوية كما أن أغلبها بإشارة مخالفة، مما يدل على ضعف أو عدم وجود أثر لحصيلة الزكاة على نصيب دخل الخُميس الأغنى.

يُفسر ما سبق بأن قيمة حصيلة الزكاة التي تجمعها المؤسسات الحكومية في الدول الإسلامية محل الدراسة ساهمت بشكل محدود في تقليل التفاوت في الدخول، حيث كان تأثيرها في زيادة دخل الفئة الأفقر في المجتمع منخفضاً، ولم يظهر لها تأثير على دخول الفئة الأغنى في المجتمع الذين تجب عليهم الزكاة؛ وهذا يعكس ما توصلت إليه الدارسة الوصفية في الفصل السابق من ضعف أداء التطبيق المؤسسي للزكاة وانخفاض كفاءة التحصيل؛ حيث تبين أن متوسط نسبة التحصيل الفعلي للزكاة إلى الزكاة المحتملة في الدول الإسلامية محل الدراسة كانت تقريبا (3.12%)، أي بانحراف مقداره (96.88%).

5-2-2. الأثر غير المباشر للزكاة:

تظهر نتائج التقدير بأن متغير الأثر غير المباشر للزكاة (Z*Gdp_ capita) ذو علاقة عكسية بمؤشرات التفاوت في التوزيع في أغلب الصيغ إلا أنها غير معنوية إحصائياً، مما يعني أن للأثر غير المباشر للزكاة دور محدود جداً لتقليل التفاوت في التوزيع، و هذه النتيجة هي انعكاس للدور الضعيف للأثر المباشر للزكاة على التفاوت في التوزيع -للأسباب التي سبق ذكرها.

5-2-3. أثر النمو الاقتصادي:

أظهرت نتائج التقديرات أن هناك ارتباط طردي بين قيمة متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Gdp_ capita) وقيم مؤشر التفاوت في التوزيع (Gini)، وكانت النتائج معنوية احصائياً وذو معنوية مرتفعة في أغلبها. كما تُبين نتائج التقدير أن هناك علاقة عكسية بين متغير مربع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($(Gdp_\ capita)^2$) وبين قيم مؤشر التفاوت في التوزيع (Gini)، وكانت قيمة المعلمات ذو معنوية إحصائية مرتفعة عند (1%) في جميع الصيغ عدا الصيغة (7) فهي معنوية عند (10%). مما يعني أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل القومي هي علاقة غير خطية (تربيعية). ويمكن التعرف على أثر النمو الاقتصادي على التفاوت في توزيع الدخل من خلال المعادلة التالية:

$$Gini = \propto_1 (\text{Gdp_capita}) - \propto_2 (\text{Gdp_}capita)^2 \quad (3)$$

مما يعني أن:

$$\frac{\partial Gini}{\partial(\text{Gdp_capita})} = \propto_1 - 2 \propto_2 (\text{Gdp_capita}) \qquad (4)$$

$$\partial Gini = (\propto_1 - 2 \propto_2 (\text{Gdp_capita})) * \partial(\text{Gdp_capita}) \qquad (5)$$

فإن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (10%) سيغير قيمة معامل جيني[54]:

$$\partial Gini = (0.0016663 - (2 * (-6.16e-08))(1768.8)) * 10 = 0.0188\% \qquad (6)$$

أي أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (10%) سيزيد من التفاوت في التوزيع بنسبة (0.0188%).
كما تبين النتائج المعروضة في الجدول رقم (7) من الملحق أن هناك علاقة طردية بين قيم (Gdp_ capita) ومؤشر نصيب دخل الخُميس الأغنى $(Q5)_{it}$، وكانت العلاقة معنوية إحصائياً في جميع الصيغ عدا الصيغة (1). وتعني هذه النتائج أن: زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10%) سيرافقه ارتفاع نصيب فئة الخُميس الأغنى من الدخل القومي $(Q5)_{it}$ بنسبة تقع بين (0.046%- 0.054%) . وتبين أيضاً أن العلاقة بين (Gdp_ capita) ومؤشر نصيب دخل الخَميس الأفقر $(Q1)_{it}$ كانت عكسية عدا الصيغة (2)، لكنها غير معنوية إحصائيا في أغلبها كما هو موضح في الجدول رقم (6) من الملحق. أي أن تأثير النمو الاقتصادي على نصيب الخُميس الأفقر محدود جداً. و هذه النتائج تبين أن ثمار عملية النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية محل الدراسة يذهب معظمها إلى فئة ذوي الدخول المرتفعة في المجتمع، ولكنها لا تصل إلى ذوي الدخول المنخفضة من السكان إلا بشكل محدود.

تؤيد النتائج السابقة للعلاقة بين متغيري النمو الاقتصاد (Gdp_ capita)، ($(\text{Gdp_ capita})^2$) ومعامل (Gini) صحة **فرضية (Kuznets)** التي توصلت إلى وجود علاقة غير خطية بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل؛ فقد أظهرت النتائج السابقة وجود علاقة طردية بين المتغير (Gdp_ capita) ومعامل (Gini)، وكذا وجود علاقة عكسية بين المتغير ($(\text{Gdp_ capita})^2$) ومعامل (Gini)، مما يدل على أن العلاقة بين النمو الاقتصادي المتمثل بالمتغيرين (Gdp_ capita)، و ($(\text{Gdp_ capita})^2$)، وبين التفاوت في توزيع الدخل هي علاقة غير خطية (تربيعية)؛ ويمكن تفسير ذلك بأن التفاوت في توزيع الدخل

[54] صيغة رقم (2) جدول رقم: (1).

يزيد في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية محل الدراسة، يعقبه انخفاض في نسب التفاوت في توزيع الدخل في المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي لكنه انخفاض بسيط.

5-2-4. المتغيرات المستقلة الأخرى:

تظهر نتائج التقديرات وجود علاقة عكسية بين التفاوت في توزيع الدخل وبين الإنفاق الحكومي على التعليم (Education _spend)؛ حيث كانت النتائج معنوية إحصائياً–في أغلبها-. وتبين النتائج أن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم بنسبة (10%)، سيخفض التفاوت في توزيع الدخل بنسبة قد تصل إلى (4.08%).

كما أظهرت نتائج التقدير –وفقاً لأغلب الصيغ- وجود علاقة طردية بين متغير التضخم (Inflation) والتفاوت في توزيع الدخل، وعلاقة عكسية بين التفاوت في توزيع الدخل وبين المتغيرات: الانفتاح الاقتصادي (Openness)، الإنفاق على الصحة (Health_Spend)، إلا أن النتائج كانت – في الأغلب- غير معنوية وبالتالي فلا يمكن الجزم بصحة تلك العلاقة.

5-2-5. القاطع العام للنموذج:

تبين نتائج التقدير للمؤشرات المختلفة ارتفاع قيمة القاطع العام للنموذج بالإضافة إلى كونها ذات معنوية إحصائية مرتفعة عند (1%) وأقل في معظمها، وهذا يشير إلى أن القيمة الأكبر لمؤشرات التفاوت في التوزيع تُفسر بمتغيرات أخرى غير تلك الموجودة في نموذج هذه الدراسة.

5-2-6. معنوية نماذج الدراسة:

تظهر قيمة احصائية (Chi2) أن نماذج الدراسة بصيغها المختلفة كانت معنوية جداً؛ حيث لم يتجاوز قيمة احصائية (Chi2) (0.000) أي انها معنوية عند (0,1%)، وهذا يدعم الثقة بمصداقية نتائج تقديرات النموذج.

5-3. التنبؤ بالأثر المتوقع للزكاة في حال تم تطبيقها كما أمرت به الشريعة الإسلامية (الزكاة المحتملة):

تبين فيما سبق أن متوسط حصيلة الزكاة الفعلية أدى إلى تخفيض معامل جيني بمقدار (**0.968**) نقطة. وحيث إن الحصيلة الفعلية للزكاة للمؤسسات الزكوية لا تمثل إلا ما نسبته (3.12%) من الزكاة المحتملة، مما يعني أن ما يقارب (**32 ضعف**) هذه الحصيلة لا تصل إليها المؤسسات الزكوية. ويمكن احتساب أثر حصيلة الزكاة المحتملة على التفاوت في توزيع الدخل القومي (ممثلا بمعامل جيني) من خلال المعادلة التالية:

$$\partial Gini = \propto_1 * (\bar{Z}_1 - \bar{Z}_0) \qquad (7)$$

حيث: $\bar{Z}_0$: متوسط حصيلة الزكاة الفعلية = 52894995.8 (دولار أمريكي، ثابت، 2005)

$\bar{Z}_1$: متوسط حصيلة الزكاة المحتملة = 1695352431 (دولار أمريكي، ثابت، 2005)

ومن خلال نتائج تقدير الصيغة (**2**) المبينة بالجدول رقم (**1**)، فإن هذا الأثر يساوي:

$$\partial Gini = (-1.83e-08) * (1695352431 - 52894995.8) = -30.05 \quad (8)$$

مما يعني أن أثر حصيلة الزكاة المحتملة التي لا تصل إليها المؤسسات الزكوية (=32 ضعف الحصيلة الفعلية) سيخفض معامل جيني بمقدار يقارب (**30.05**) نقطة.

ويعتقد الباحثان أن جزءاً كبيراً من الحصيلة المحتملة للزكاة مطبق فعلاً من خلال قيام الأفراد بإخراج الزكاة وتوزيعها بأنفسهم أو من خلال الجمعيات الخيرية، مما يعني أن جزءا من هذا الأثر المتوقع على تخفيف التفاوت موجود فعلا؛ وهذا ما قد يظهر من كون التفاوت في توزيع الدخل في البلدان الإسلامية قليل التمركز نسبياً؛ حيث قُدِّر متوسط معامل جيني وفقاً لأحدث البيانات المتوفرة للبلدان محل الدراسة بحوالي (**35.8%**).

أما الأثر الكلي لحصيلة الزكاة المحتملة في تخفيف التفاوت في توزيع الدخل القومي يمكن أن نحصل عليه من المعادلة التالية:

$$Gini_1 = \propto_1 * \bar{Z}_1 \quad (9)$$

$$Gini_1 = (-1.83e-08) * 1695352431 = -31.02495 \quad (10)$$

وهذا يعني أن تطبيق الزكاة كما أمرت به الشريعة الإسلامية في ظل الظروف الاعتيادية، في مجتمع يوجد فيه أغنياء وعدد كافٍ من الفقراء يستقبلون حصيلة هذه الزكاة، وبفرض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، سيؤدي إلى تخفيض التفاوت في توزيع الدخل القومي في هذا المجتمع بما يقارب (**31**) نقطة من معامل جيني.

الخاتمة:

كانت هذه الدراسة محاولة لبناء نموذج قياسي لتقدير آثار حصيلة الزكاة على توزيع الدخل في عدد من الدول الإسلامية التي تطبق الزكاة، وهي: (اليمن، ماليزيا، اندونيسيا، باكستان، الكويت، السودان و الأردن)، خلال الفترة (1990-2013). وتم تقدير هذا النموذج وفقاً لطريقة المشاهدات المقطعية عبر الزمن (Panel – data). ويتكون هذا النموذج من متغير تابع يمثل التفاوت في التوزيع، باستخدام مؤشرين هما: معامل جيني $\mathrm{Gini_{it}}$، ومؤشر تمركز الدخول: $(Q5/Q1)_{it}$،كما تم استخدام مؤشري: نصيب الخُميس الأفقر من الدخل القومي $(Q1)_{it}$ ، ونصيب الخُميس الأغنى من الدخل القومي $(Q5)_{it}$. للتأكد من صحة النتائج. وأما المتغيرات المستقلة فتمثلت في: حصيلة الزكاة $(\mathrm{Z_{it}})$، و الدخل الفردي $(Gdp_capita_{\mathbf{it}})$، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى التي يُتوقع أن لها تأثيراً على التفاوت في التوزيع، وهي: الانفاق على التعليم والصحة، والانفتاح الاقتصادي، والتضخم.

النتائج:

وبعد أن تم اتباع الخطوات والاختبارات اللازمة تبين أن النموذج يحتوي على خصائص فردية ثابتة، وأن مشكلة عدم ثبات التجانس قائمة؛ لذا فقد تم إعادة تقدير النموذج باستخدام طريقة مقدر المربعات الصغرى العامة الممكنة (FGLS)، وتم التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها:

- وجود تأثير عكسي –ولكن ضعيف جدا– لحصيلة الزكاة في المؤسسات الزكوية على قيم معامل جيني؛ حيث بلغ انخفاض قيم جيني نتيجة أثر الزكاة ما يقارب (0.968-) نقطة فقط. أما الأثر غير المباشر للزكاة فكان ذو علاقة عكسية بمؤشرات التفاوت في التوزيع في أغلب الصيغ إلا أنها غير معنوية إحصائياً، مما يعني أن للأثر غير المباشر للزكاة دور محدود جداً في تقليل التفاوت في التوزيع.
- وجود ارتباط طردي بين قيمة متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقيم مؤشر التفاوت في التوزيع (Gini)، كما أن هناك علاقة عكسية بين متغير مربع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($(\mathrm{Gdp_capita})^2$) وبين معامل (Gini)، ويتمثل هذا الأثر بأن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (10%) سيزيد من التفاوت في التوزيع بنسبة (0.0188%) من جيني.
- تؤيد نتائج تقدير النموذج صحة فرضية "Kuznets".
- تتنبأ الدراسة بأن أثر حصيلة الزكاة المحتملة التي لا تصل إليها المؤسسات الزكوية سيخفض معامل جيني بمقدار يقارب (**30.05**) نقطة. كما أن الأثر الكلي للزكاة المحتملة سيخفض التفاوت بمقدار (**31**) نقطة.

التوصيات:

توصي الدراسة الدول الإسلامية بضرورة العمل على تطوير التطبيق المؤسسي الزكاة، لكي تحقق آثارها المختلفة في المجتمع الإسلامي، خصوصا في توفير حد الكفاية، وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل والثروة، ويقترح لأجل ذلك ما يلي:

- الاستفادة من مميزات تجارب التطبيق المؤسسي للزكاة في عدد من الدول الإسلامية، ومن أهمها: فرض التطبيق الإلزامي للزكاة، على جميع الأوعية الزكوية المختلفة، والاستقلال المالي والإداري لمؤسسات الزكاة، وتفعيل الدور الشعبي في جمع وتوزيع الزكاة، وتعزيز الثقة لدى المكلفين في مؤسسات الزكاة، من خلال: الشفافية في التحصيل والتوزيع، تسهيل اجراءات التعامل.
- التنسيق بين الدول الإسلامية المختلفة في توزيع الزكاة، من خلال إيجاد هيئة تتبع منظمة التعاون الإسلامي تعمل على نقل الفائض من أموال الزكاة في البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

المراجع

المراجع العربية:

1. حجازي، المرسي السيد. **نموذج رياضي لتقدير الآثار التوزيعية للزكاة في البيئة الإسلامية**، مجلة جامعة الملك سعود، م2، العلوم الادارية ، ص ص77-101، الرياض (1417هـ/1997).
2. عبد، اياد حماد، و شيحان، شهاب حمد. (2010م). **الزكاة والضريبة ودورهما في توزيع الدخل القومي : دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة علوم إنسانية ، السنة السابعة، العدد الرابع والأربعون ، (شتا 2010).
3. موكرجي، بادال. (1983م). " **A Macro Model of the Islamic Tax System** " **نموذج تحليل كلي لنظام الزكاة في الإسلام**. (ترجمة أسامة الدباغ). مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م1، ع1، ص ص 35-52.
4. يونس، احمد ممدوح محمد، ((**الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي**))، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ج13، ع50، ص ص165-220 (ربيع الأول 1422هـ-يونيو2001م).
5. سعد الله، رضا، تعقيب على: بو جلال، محمد، **أثر الزكاة على النشاط الاقتصادي**، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الرابع للزكاة، 213. (الهامش)
6. الطاهر، عبد الله ، **حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع**، ضمن كتاب: اقتصاديات الزكاة، تحرير: منذر قحف، ط:2، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1422هـ.
7. الأفندي، محمد أحمد، ((**الزكاة في اليمن: مراجعة لدورها الاجتماعي**))، مجلة شؤون العصر، اليمن، مج6، ع7، (2002)، ص ص5-36.

8. العمر، فؤاد عبد الله، **تقدير الزكاة في إسلامي**، أبحاث وأعمال المؤتمر العلمي الرابع للزكاة.
9. أحمد، كبداني سيدي، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أب بكر بلقايد، الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، (2012-2013).
10. جليلي، رياض، **أطروحة كوزنتز، العلاقة بين التنمية والعدالة في التوزيع**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط) منشور على النت.
11. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، **مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغيير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة**، (سويسرا: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، 2010م).
12. دنيا، شوقي أحمد، **تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة 18، ع 18، (1432،2011).
13. أبو شرار، علي عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، (ط: 1) (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1427،2007).
14. عبد الفضيل، محمود، **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي**، (ط: 1) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1982).
15. الجمال، زكريا يحيى، ((**اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**))، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، ع 21.، ص ص 266-285، (2012).
16. كلجيا، هاري؛ وأوتس، والاس، **مقدمة في الاقتصاد القياسي: المبادئ والتطبيقات**، ترجمة: المرسي السيد حجازي، و عبد القادر محمد عطية، (ط: 1) (الرياض: النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود، 1422-2001)، 313.

المراجع الأجنبية:

1. Ausaf,A (1984), **A Macro Model of Distribution in An Islamic Economy**, J. Res. Islamic Econ., Vol. 2, No. 1, pp. 3-18 (1404/1984).
2. Balatagi, Badi H. Panel Data Methods, P.:6. From: Ullah, Aman & Giles, David E.A., **Applied Economic Statistics**, Marcel Dekker, New York.
3. Eko, & Abdul Kader, Radiah, Harun, Azhar, **The Impact of *Zakat* on Aggregate Consumption in Malaysia** , Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. 9 No. 1, Jan - Mar 2013.
4. Firdaus , Muhammad,& Beik, Irfan Syauqi, & Irawan , Tonny, & Juanda , Bambang, **Economic Estimation and Determination of Zakat Potential in Indonesia**, (Jeddah: I.D.B., Islamic research and training institute,1433H, 2012).

5. Hsiao C., **Analysis of panel Data**, Cambridge University Press, Cambridge, 2003. ;
6. Klevmarken, N. A., **Panel Studies**: **What can we learn from them? Introduction**, European Economic Review, 33, 1989.
7. IBRAHIM، PATMAWATI BTE HJ.(May 2006)، **ECONOMIC ROLE OF ZAKAT IN REDUCING INCOME INEQUALITY AND POVERTY IN SELANGOR**. Ph.D، Universiti Putra Malaysia، Economics and Management.
8. Kahf, Monzer, **Zakat**: **Unresolved Issues in the Contemporary Fiqh**, Journal of Islamic Economics, Vol. 2, No. 1. ,(January, 1989) , pp, 1–22, p.18.
9. Kuznets, S., "**Economic Growth & income Inequality**", The American Economic Review, vol. xlv, No.1, March 1955, pp. 1-27.
10. Shirazi, Nasim, **Integrating Zakat & Waqf into the Poverty Reduction Strategy**, Islamic Economic Studies Vol. 22, No.1, (May, 2014) PP. 79-108.
11. Torres-Reyna, Ocsar, **Panel Data Analysis Fixed and Random Effects using Stata (v. 4.2)** ,Princeton University, (December 2007). http://dss.princeton.edu/training/

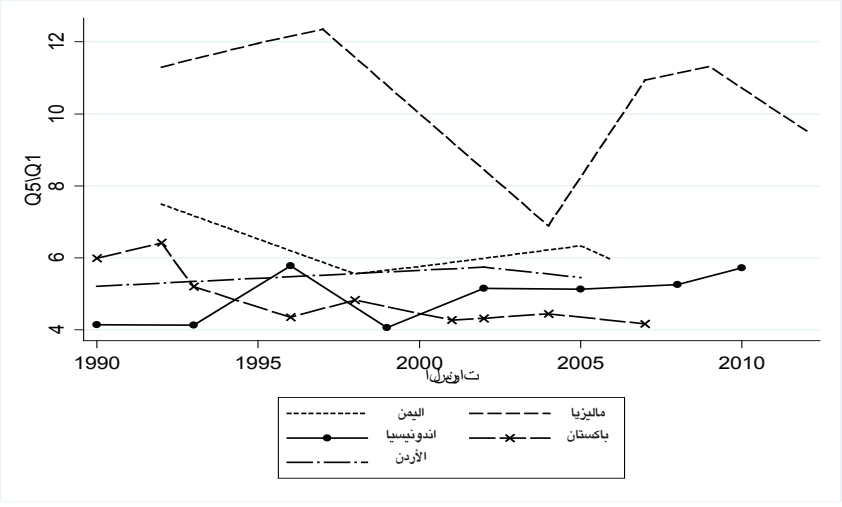

الملاحق

الشكل رقم (2): تطور قيم معامل جيني في البلدان محل الدراسة (1990-2013)

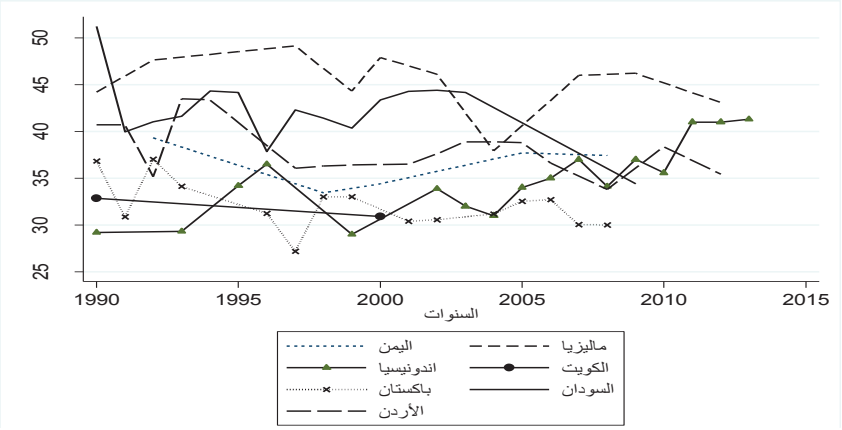

الشكل رقم (3): تطور قيم تمركز الدخول في البلدان محل الدراسة (1990-2013)

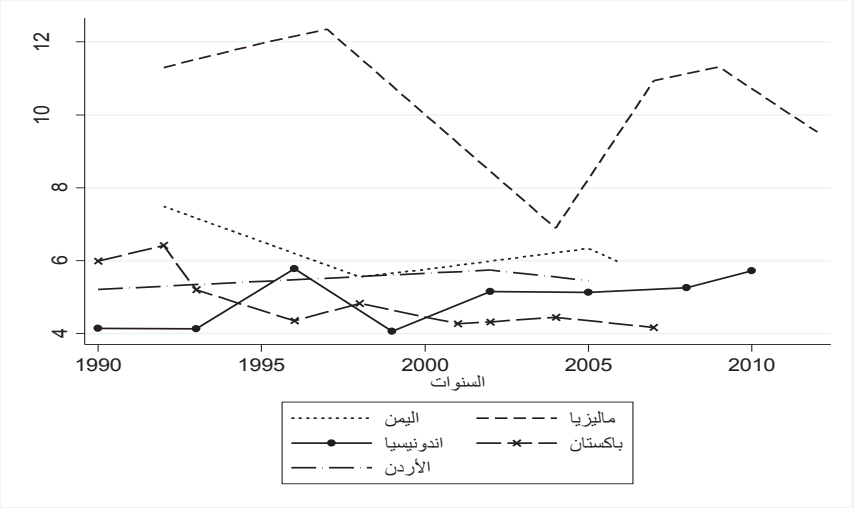

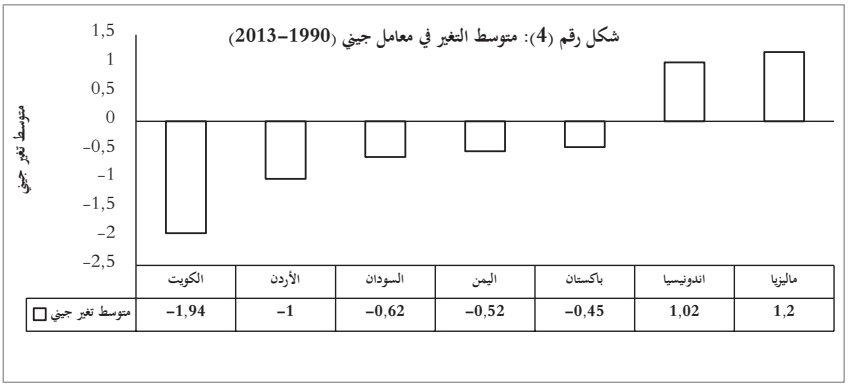

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم (3): بيانات معامل (Gini) ومؤشرات تمركز الدخول في الدول محل الدراسة.

الدولة	السنة	Gini (%)	Q1 (%)	Q5 (%)	Q5/Q1 (%)	Inc.1\ Con.0	H.1\ P.0	Cross1\ Net0	المصدر
اليمن	1992	39.3	6.15	46.06	7.49	0	1	0	**UND
	2000	34.4	7.3	42	5.8	0	1	0	علي عبد القادر
	2008	37.4				0	0	1	**UND-NEW
ماليزيا	1992	47.65	4.7	53.12	11.3	1	0	1	*** WB
	2000	47.9				0	0	1	**UND-NEW
	2012	43.1	5.1	48.6	9.53	1	1	n	ميزانية الاسرة ماليزيا 2012
اندونيسيا	1990	29.2	9.39	38.83	4.14	0	0	1	*UND
	2002	33.87	8.4	43.3	5.15	0	0	0	*UND
	2013	41.3		48.5		0	0	0	جهاز الاحصاء الاندونيسي
الكويت	1990	32.84				0	1	n	مسح الدخل والإنفاق – الكويت
	2000	30.9				0	1	n	مسح الدخل والإنفاق – الكويت
باكستان	1990	36.8	8.18	48.94	5.98	0	1	0	*UND
	2001	30.39	9.39	40.07	4.27	0	0	1	*** WB
	2008	30				0	0	1	**UND-NEW
السودان	1990	51.21				1	0	1	هشام حسن
	2000	43.37				1	0	1	هشام حسن
	2009	34.4				0	0	1	**UND-NEW
الأردن	1990	40.7	8.3	43.4	5.21	0	0	0	على عبدالقادر
	2001	36.5	5.95			0	1	0	قاعدة بيانات دينجر واسكوبير
	2012	35.43				0	n	n	***WB

Inc.: Income (الدخل), **Con**.: Consumption (الاستهلاك), **H**.: Household (الأسرة), **P**.: Person (الفرد)

المصادر:

- ***UND**: قاعدة بيانات الأمم المتحدة http://data.un.org/Default.aspx .
- ****UND-NEW**: Milanovic, Branko. **DESCRIPTION OF ALL THE GINIS DATASET**, New York: at Luxembourg Income Study, version Autumn 2014.

❖ **موقع بيانات البنك الدولي: WB ***** http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm?3

❖ **قاعدة بيانات دينغر واسكوبير:** Deininger, Klaus and Lyn Squire, **"A New Data Set Measuring Income Inequality",** *The World Bank Economic Review*, 10(3): 565-91, 1996.

❖ **على عبد القادر: اتجاهات الإنفاق في الدول العربية**، تحرير: رياض بن جليلي، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع 19، (مايو 2006).

❖ **هشام حسن:** وفقاً لبيانات جيني التي استنتجها واعتمد عليها د. هشام محمد حسن في مقالته بعنوان:

Cointegration growth, poverty and inequality in Sudan, MPRA, Paper No. 36651, posted 15. (February 2012), P.P. 20:59, UTC.

❖ **مسح الدخل والانفاق العائلي 99/2000**، الادارة العامة للاحصاء، الكويت. وتقيس جيني أعلاه تفاوت الإنفاق للأسر الكويتية فقط.

❖ **ميزانية الأسرة الماليزية، 2009، 2012:** **MALAYSIAREPORT ON HOUSEHOLD EXPENDITURE SURVEY**, DEPARTMENT OF STATISTICS, MALAYSI, 2009, 2012.

http://www.statistics.gov.my/portal/download_household/files/household/2009/Table1.pdf

❖ **جهاز الإحصاء الاندونيسي :**

http://www.bps.go.id/eng/tab_sub/view.php?kat=1&tabel=1&daftar=1&id_subyek=05&notab=21

جدول رقم (4): بيانات حصيلة الزكاة في الدول محل الدراسة

الدولة	السنة	إيرادات الزكاة بالجاري (ألف عملة محلية)	GDP%) معدل الزكاة الجاري	معدل نمو الزكاة بالجاري (%)	إيرادات الزكاة بالثابت (دولار، 2005)
السودان	1991	574	0.16	106.47	23186340.81
	2000	119,062	0.35	11.27	86034049.15
	2012	807,800	0.44	62.39	149486871.2
	المتوسط	73,890.4	0.31	43.9	
اليمن	1991	448,673	0.256	28.9	19389689
	2000	2443,000	0.139	8.77	20449639
	2012	11988,000	0.17	3.45	35783996
	المتوسط	2,802,670	0.169	18.07	
الأردن	2003	6,993	0.097	5.2	10372497.97
	2004	8,782	0.109	25.6	12635006.74
	2006	14,229	0.133	46.5	18136520.75
	المتوسط	9,272	0.11	22	
باكستان	1991/90	2798,000	0.21	8.49	138318249
	2000/99	4413,000	0.107	-32.23	98725713.96
	2012/11	3938,000	0.02	0.59	29175764.25
	المتوسط	4,191,344	0.089	1.94	
ماليزيا	1992	72,000	0.044	15.57	30233599.38
	2000	258,690	0.07	32.32	79437489.68
	2011	1641,100	0.186	19.86	348527976.1
	المتوسط	579,010	0.088	18.05	
الكويت	1992	2,390	0.041	47.39	14334835.85
	2000	5,028	0.043	17.34	23774114.5
	2012	30,419.05	0.059	9.97	56712791.24
	المتوسط	7,646.908	0.047	13.9	
اندونيسيا	2003	85,280,000	0.0042	24.7	10905940.14
	2008	920,000,000	0.0186	24.32	63211993.48
	2012	2200000000	0.0267	27.24	114108053.3
	المتوسط	496,300,000	0.0126	35.9	
المتوسط لجميع الدول			0.083		52894995.8

جدول (5): نتائج تقدير أثر الزكاة على توزيع الدخل (1990–2013) (Gini كمؤشر للتفاوت في التوزيع – الصيغة نصف اللوغارتمية

Gini (%)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
Log(Z)	-.391691	-7.95784	.1878171	-4.51487	-3.42810	-3.96956	-6.37891
	(-0.70)	(-1.61)	(0.32)	(-0.84)	(-0.64)	(-0.53)	(-0.82)
Log(Gdp_capita)	20.74764	-4.24899	25.27855	9.147406	8.483647	14.19802	6.269156
	(4.06)****	(-0.25)	(4.81)****	(0.48)	(0.45)	(0.61)	(0.25)
(Log(Gdp_capita))^2	-1.27628	-.863448	-1.54347	-1.2357	-1.04385	-1.53811	-1.40436
	(4.01)****	(-2.16)**	(-4.8)****	(-2.64)****	(-2.01)**	(-2.79)***	(-2.30)**
Income vs consumption	9.749005	9.036522	8.90031	8.631943	8.155425	3.874413	1.8698
	(10.39)****	(8.73)****	(8.66)****	(7.99)****	(6.96)****	(1.82)*	(0.92)
Household vs person	-.1950728	-.176162	-.009941	-.010817	-.149215	.2901516	.8203809
	(-0.19)	(-0.18)	(-0.01)	(-0.01)	(-0.15)	(0.25)	(0.67)
Log(Z)*Log(Gdp_capita)		1.043424		.6329984	.470854	.655589	.9824457
		(1.52)		(0.86)	(0.65)	(0.65)	(0.93)
Inflation(%)			.0322712	.0252317	.0277651	.0258786	-.001696
			(1.72)*	(1.28)	(1.38)	(0.35)	(-0.02)
Openness(%)					.0145402	.0395734	.0535537
					(0.86)	(2.11)**	(2.35)**
Education_spend (%)						-.340287	-.511395
						(-1.83)*	(-2.56)**
Health_ spend (%)							-.264395
							(-0.69)
Constant	-40.5241	118.9116	-69.7241 (-	33.01668	28.23541	2.163184	55.94574
	(-1.84)*	(1.013)	2.77)***	(0.28)	(0.24)	(0.01)	(0.35)
N. of obs	61	61	61	61	61	38	37
N. of groups	7	7	7	7	7	7	7
Avg	8.714286	8.714286	8.714286	8.714286	8.714286	5.428571	5.285714
Max	15	15	15	15	15	9	9
Prob > chi2	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

ملاحظة : * ، **، ***، **** : تدل على أن المتغير معنوي مع وجود خطأ أقل من: 10%، 5%، 1%، أقل من 0.1%.

جدول (6): نتائج تقدير أثر الزكاة على توزيع الدخل (1990–2013) (Q1 كمؤشر للتفاوت في التوزيع):

Q1(%)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
Z	6.63e-09	7.61e-09	1.06e-08	7.38e-09	1.06e-08	1.12e-08	4.17e-08
	(3.47)***	(1.94)*	(2.17)**	(1.85)*	(2.12)**	(2.19)**	(3.93)****
Gdp_ capita	-.000563	8.84652	-.000435	-.000453	-.000466	-.0005549	-.0013735
	(-5.8)***	(-0.87)	(-0.9)	(-0.93)	(-0.96)	(-0.8)	(-2.61)***
Gdp_ capita^2		-2.58e-08	9.61e-09	-1.97e-08	1.62e-08	1.36e-08	2.57e-10
		(-0.29)	(0.09)	(-0.22)	(0.15)	(0.13)	(0.0)
Income vs consumption	-1.83467	-1.83223	-2.09467	-1.83600	-2.10054	-2.093082	-11.69025
	(-4.13)****	(-4.11)****	(-3.87)****	(-4.07)***	(-3.86)****	(-3.73)****	(-4.91)****
Household vs person	-.787011	-.792639	-.701901	-.782459	-.698507	-.7465278	-.778469
	(-3.26)***	(-3.28)***	(-2.55)**	(-3.1)***	(-2.46)**	(-2.06)**	(-1.62)
Z*Gdp_capita			-9.51e-13		-9.76e-13	-8.92e-13	-2.95e-12
			(-0.77)		(-0.79)	(-0.67)	(-1.69)*
Inflation (%)				-.000135	.0024876	.0027718	-.033163
				(-0.01)	(0.1)	(0.12)	(-2.23)**
Openness (%)						.0024197	.0921425
						(0.25)	(3.39)***
Education _spend(%)							-.0111428
							(-0.22)
Health_ spend(%)							-1.096435
							(-3.53)****
Constant	8.84652	8.671289	8.414639	8.706215	8.419173	8.339807	6.87771
	(33.51)****	(13.53)****	(13.1)****	(12.66)****	(12.16)****	(12.12)****	(5.97)***
N. of obs	26	26	26	26	26	26	17
N. of groups	5	5	5	5	5	5	5
Avg	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	3.4
Max	9	9	9	9	9	9	5
Prob > chi2	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

ملاحظة : * ، **، ***، **** : تدل على أن المتغير معنوي مع وجود خطأ أقل من: 10%، 5%، 1%، أقل من 0.1%.

جدول (7): نتائج تقدير أثر الزكاة على توزيع الدخل (1990–2013) (Q5 كمؤشر للتفاوت):

Q5(%)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
Z	-9.53e-09	1.17e-08	2.34e-08	1.15e-08	2.34e-08	1.77e-08	-5.60e-08
	(-1.04)	(0.99)	(1.38)	(0.96)	(1.38)	(0.89)	(-1.46)
Gdp_ capita	.001004	.0053941	.0052531	.0054958	.005372	.005345	.0046144
	(1.57)	(2.86)***	(2.76)***	(2.9)***	(2.82)***	(2.5)**	(1.94)*
Gdp_ capita^2		-7.43e-07	-5.69e-07	-7.60e-07	-5.86e-07	-5.14e-07	-7.58e-07
		(-2.42)**	(-1.43)	(-2.47)**	(-1.54)	(-1.14)	(-1.38)
Income vs consumption	4.105926	4.220687	2.789808	4.136487	2.654451	3.410886	25.19606
	(1.7)	(1.93)*	(1.1)	(1.88)*	(1.04)	(1.3)	(2.35)**
Household vs person	-.028133	1.066481	1.441685	1.217662	1.638242	1.666218	3.121606
	(-0.03)	(0.93)	(1.23)	(0.99)	(1.31)	(1.1)	(1.48)
Z* Gdp_ capita			-4.14e-12		-4.27e-12	-4.37e-12	9.54e-12
			(-0.87)		(-0.9)	(-0.78)	(1.23)
Inflation (%)				-.033074	-.043728	-.036255	.0284298
				(-0.36)	(-0.47)	(-0.39)	(0.31)
Openness(%)						-.0150739	-.113114
						(-0.31)	(-0.98)
Education _spend(%)							-.3568262
							(-1.45)
Health_ spend(%)							-.0646562
							(-0.05)
Constant	42.95327	37.4446	36.69991	37.60046	36.89971	37.91865	51.43365
	(38.8)****	(15.28)****	(14.83)****	(15.02)****	(14.6)****	(11.49)****	(1.37)****
N. of obs	30	30	30	30	30	30	20
N. of groups	5	5	5	5	5	5	5
Avg	6	6	6	6	6	6	4
Max	9	9	9	9	9	9	7
Prob > chi2	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

ملاحظة : * ، **، ***، **** : تدل على أن المتغير معنوي مع وجود خطأ أقل من: 10%، 5%، 1%، أقل من 0.1%.

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Finance and Banking

Issue (4) State of Qatar – Jumada II 1437 H – April 2016

ISSN : 2409-0867 Online
ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Published by

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations Company